

واقع السياسة النقدية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم

الاقتصادية

تخصص: نقدي بنكي

من إعداد الطالبة:

بلعيد رحاب

شعلان حسناء

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
فريد مصطفى	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. واضح فواز	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. برو هشام	أستاذ محاضر أ	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2021/2020



كلمة شكر



قال الله تعالى: "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"
يبقى أول الشكر وآخره لله. الذي يسر لي إتمام هذه
الدراسة ووفقي لبلوغ هذا العمل العلمي
فالحمد لله

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"
نتقدم بأسى معالي الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور واضح
فواز

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لمن كان له أثر في إخراج هذا
العمل في أحسن صورة "لعيدي حسين"



إهداء

اهدي ثمرة جهدي لوالدي العزيزين أطال الله

في عمرهما وحفظهما لي وأتمنى

أن يكونا فخورين بي وراضيين عليا فهما سندي في
الحياة

إلى جميع الأهل والأصدقاء وكل من ساعدني من
بعيد أو قريب ولو بكلمة طيبة.

إلى أختي "جهاد" وزوجها، وأختي "أميرة"

إلى صديقات الدرب آية، إكرام، إلهام، مريم

إلى من كان له أثر في هذا العمل يحي



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة

أولاً: تمهيد..... أ

الفصل الأول: الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

- 4 تمهيد.....
- 5 المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....
- 5 المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ونشاتها.....
- 7 المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية.....
- 9 المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.....
- 18..... المبحث الثاني: نظريات السياسة النقدية.....
- 18..... المطلب الأول: النظرية النقدية التقليدية.....
- 25..... المطلب الثاني: نظرية النقدية الحديثة.....
- 27..... المطلب الثالث: مقارنة السياسة النقدية في النموذجين الكلاسيكي والكنزين.....
- 29..... المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.....
- 29..... المطلب الأول: الأدوات التقليدية للسياسة النقدية.....
- 34..... المطلب الثاني: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية.....
- 35..... المطلب الثالث: الأدوات التي تركز عليها السياسة النقدية.....

38.....	المبحث الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى.....
38.....	المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.....
39.....	المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.....
40.....	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الشرعية.....
الفصل الثاني: الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري	
42.....	تمهيد.....
43.....	المبحث الأول: تطور الواقع النقدي في الجزائر.....
43.....	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية.....
44.....	المطلب الثاني: مسار العرض النقدي في الجزائر من 204 إلى 2013.....
46.....	المطلب الثالث: التطورات النقدية لفترة 2014-2015.....
48.....	المبحث الثاني: الإطار القانوني لتنظيم وتطبيق السياسة النقدية.....
48.....	المطلب الأول: إطار القانوني قبل قانون النقد والقرض 90-10.....
50.....	المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 90-10.....
52.....	المبحث الثالث: البنك المركزي واستقلالته في تنفيذ السياسة النقدية.....
52.....	المطلب الأول: البنك المركزي كهيئة مشرفة على السياسة النقدية.....
57.....	المطلب الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي.....
58.....	المطلب الثالث: واقع استقلالية بنك الجزائر.....
61.....	خلاصة.....
63.....	خاتمة.....
67.....	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
01	يمثل مسار العرض النقدي في الجزائر من 2004 إلى 2013	44

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	صفحة
01	يوضح الجهاز المصرفي	54

مقدمة عامة

أولاً: تمهيد

السياسة النقدية هي احدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية ومظهر من مظاهرها، وذلك من الواقع إلى إدراك نفس الأهداف المسطرة من قبل السياسة الاقتصادية، إذ أنها تعبر عن الإجراءات اللازمة لضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، سعياً من خلاله إلى تحقيق الاستقرار النقدي، والقدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية الاقتصاد

فالبنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة على إدارة السياسة النقدية وتصميمها وتطبيقها وذلك تبعاً للأهداف المراد بلوغها في ظل استقلاليته عن الحكومة في تنفيذ أهداف السياسة النقدية، وإبراز الدور الذي يلعبه في فعالية عمل أدواتها المباشرة منها وغير المباشرة

ففي ظل الانفتاح الاقتصادي والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية، مسايرة ومواكبة هذا التحول الاقتصادي وإيجاد مكان لها في الاقتصاد العالمي، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات سواء بذاتها أو من خلال مساعدات مؤسسات النقد الدولية في إطار إعادة الهيكلة، وهذا بهدف نقل الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وكانت هذه الإصلاحات واضحة من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/04/1990 الذي تم من خلاله وضع الإطار القانوني لسياسة النقدية ومسار تطورها بعد العديد من محاولات الإصلاح لاسيما إصلاحات 1986-1988.

ومن هذا المنطلق كان على بنك الجزائر أن يلعب الدور القيادي بصفته مستقلاً على السلطة التنفيذية في تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة، ولعل من أهم هذه الأهداف المحافظة على استقرار العملة المحلية، وكذا معالجة التضخم والحد منه باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية وذلك بإتباع إحدى أنواعها الانكماشية أو التوسعية.

الإشكالية:

- ما مدى نجاعة أدوات السياسة النقدية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم السياسة النقدية؟

- ما الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية؟

- ما الأهداف التي تسطرها السياسة النقدية؟

- ما علاقة السياسة العامة على السياسة النقدية؟

- ما واقع تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر؟
- هل بإمكان بنك الجزائر أن تحقق استقرار في سعر الصرف خلال هذه الفترة؟

فرضيات البحث:

- وللإجابة على التساؤلات السابقة، نقوم بصياغة مجموعة من الفرضيات:
- السياسة النقدية هي مجموعات التدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- السياسة النقدية اعتمدت على الأدوات المباشرة والأدوات غير مباشرة وبشكل كبير على الأدوات غير مباشرة بعد إصلاحات قانون العرض والقرض.
- السياسة النقدية في الجزائر نجحت في استهداف التضخم ومعالجتها لتقلبات أسعار صرف العملة وللبنك المركزي دور فعال في معالجة اختلالات أسعار الصرف والحفاظ على الاستقرار النقدي للجزائر.

أهمية البحث:

- نظرا للدور الفعال التي تلعبه السياسة النقدية في رسم أهداف وتوجهات الاقتصاد الجزائري وكذا المحافظة على استقرار الأسعار ومعالجتها مجمل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

- تحليل واقع تطبيق السياسة النقدية في الجزائر؛
- معرفة أهداف السياسة النقدية ومدى تحقيقها في الجزائر؛
- تحليل مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تجسيد سياسة استهداف التضخم؛
- تقييم دور بنك الجزائر في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

الفصل الأول

مفاهيم نظرية حول السياسة

النقدية

تمهيد:

تقوم الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة فالبنك المركزي ينبغي أن يقوم بدور أكثر من فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، لذا تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات منها الأدوات المباشرة وأدوات الغير مباشرة للسياسة لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتعرف على ركائز السياسة النقدية والمتمثلة أساسا في السوق النقدي وكذلك إبراز أهم القطاعات المؤثرة في السياسة النقدية.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: تم التطرق إلى ماهية السياسة النقدية من خلال ذكر أهم التعاريف النقدية وكذا الأنواع وأهم الأهداف

المبحث الثاني: تطرقنا إلى نظريات السياسة النقدية

المبحث الثالث: تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية

المبحث الرابع: فتم إسقاط الضوء على علاقة السياسة النقدية بالسياسات العامة

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى إقامة الظروف النقدية والائتمانية الهادفة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية، سواء تلك الناتجة عن المتغيرات نقدية أو الناتجة عن أسباب اقتصادية أخرى كالتضخم والبطالة والركود الاقتصادي وغيرها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ونشاتها

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة إلا أن مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات النقدية، ويقصد بالسياسة النقدية:

(1) هي مجموعة من الأدوات التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً والاستقرار الاقتصادي عموماً⁽¹⁾.

(2) هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل التي تنتهجها السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار⁽²⁾.

(3) هي جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف المراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي⁽³⁾.

(4) أنها مجموعة الإجراءات المستخدمة من طرف السلطة النقدية، بغرض التأثير على عرض النقود توسعاً أو انكماشاً للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية⁽⁴⁾.

¹ - رجيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والمغاربي، دار المناهج، عمان، 2010، ص 179.

² - احمد فريد مصطفى، سهير السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، ميثاق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

³ - عباس كاظم الدعيمي، السياسة المالية وأداء سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010، ص 25.

⁴ - إيمان مجد زاكي وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2003-2004، ص 24

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

(5) هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية (البنك المركزي) من أجل التحكم في الخصم من الائتمان، بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين (1).

ثانيا: نشأة السياسة النقدية

يرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوم محدد إلى أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تطور الفكر الاقتصادي إذا أن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية كما أن المشاكل المالية والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية، أما في لبقرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل التي أدت إلى ظهور دراسات منظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ عن السياسة الاقتصادية الكلية إبراز أهم مراحل تطور السياسة النقدية ما يلي:

المرحلة الأولى: تميزت بالنظرة الحيادية للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين باعتبار أن النقود أن النقود أداة لتبادل ولا أثر لها في الحياة الاقتصادية، لكن مع تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعتبر بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثر في توزيع الدخل، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبيرة سنة 1929 وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم عدم قدرة السياسة النقدية على تقديم حلول للخروج من تلك الأزمة.

المرحلة الثانية: تميزت بظهور الفكر الكنزين على يد المفكر البريطاني جون ما يندر كبينز الذي كان ينظر لنقود بنظرة حركية لكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من الأزمة بدأ كبينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية وهكذا اعتبر كبينز أن السياسة المالية تأتي أولا ثم تليها السياسة النقدية.

المرحلة الثالثة: أن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية على أن هذه الأخيرة غير مرنة مما أدى إلى تراجع أهميتها لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه عليه الرجوع إلى استخدام بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الوطني وبالتالي بدأت السياسة النقدية تعود لتأخذ مكانتها الأولى (2).

¹ - صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، الجزائر،

2001، ص16

² - صلاح المفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، دار المواهب، عمان، 2005، ص100

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هما:

أولاً: السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف أساساً هذا النوع من السياسة النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ويرى البعض أن أي سياسة ناجحة هي التي لا تندفع نحو أحداث التضخم في مرحلة ثم العمل على علاجه بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة⁽¹⁾. تنتج الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD أكبر من AS)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يتم استخدام "السياسة النقدية الانكماشية" كما يلي:

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيف القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I) مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

✓ **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعي انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة لدى البنك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق)، وانخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة القروض) ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص310.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

الاستهلاكي(C)، والإنفاق الاستثماري(I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي، وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

✓ **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان (تذكر قانون مضاعف النقود) ونتيجة لارتفاع نسب الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي(C)، والإنفاق الاستثماري(I) إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثانيا: السياسة النقدية التوسعية:

تهدف إلى علاج حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء، تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD اصغر من AS) ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم اتباع "السياسة النقدية التوسعية" كما يلي:

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري(I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي(1).

✓ **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض)، وتكون المحصلة النهائية أن ترفع حجم الإنفاق الاستهلاكي(C)، والإنفاق الاستثماري(I)، مما يعني

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص113

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية إلى حين إلى ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.

✓ **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على التوليد، ونتيجة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني يريد كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف وفقا لوضع الاقتصادي للبلد، ومن بين هذه الأهداف نذكر:

- تشجيع النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة - تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا،
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة،
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، - دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل توزيع عادل للثروة.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي، في الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسة في المقام الأول على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي وتتبع عمليات السوق المفتوحة أو تغير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك، أما في الدول النامية تركز في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها⁽¹⁾.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الأهداف الأولية والوسطية والنهائية للسياسة النقدية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية.

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقه مع إجمالي النقود في

¹ - عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة واختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص62.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات غير المقترضة وغيرها.

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة كمية القروض المخصومة⁽¹⁾.

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالثابت فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

¹ - صلاح مفتاح، المرجع السابق، ص 114

ثانيا: ظروف سوق النقد.

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك⁽¹⁾.

والاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

كما أن الكينيزين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال⁽²⁾.

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي

¹ - احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص134.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص46.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها بلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد.

الأهداف الوسيطة: هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية. وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها.

1. يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة؛

2. تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية، فعندنا يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:

- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم؛
- الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة؛
- عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين؛
- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

واعتمد الكينزيين والنقديون على مؤشرات وأهداف وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته باتجاه الأهداف النهائية، فهو عامل استندراك ما يمكن أن ينجم من انحرافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، فالكنز يون اعتمدوا معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط بينما اعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة⁽¹⁾.

- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة؛

¹ - عمار بزعرور، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية، رسالة نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص108

• سعر الصرف؛

• المجمعات النقدية الوسيطة.

أولاً: معدل الفائدة كهدف وسيط.

يفضل الكنيزين أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيراً لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي، إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هامش أو مجالات واسعة كثيراً وحول مستوى وسطي مقابل التوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذباً في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضاً متتالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية(1).

إلا أن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى مستوى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن، وعلى الاختبارات بين السندات والنقد، وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة إيجابية -لا مرتفعة ولا منخفضة- ومستقرة قدر الإمكان في الزمن، فبعض الاقتصاديين يعتبر أن إحدى التفسيرات للدعوات الألمانية لـ 25 سنة تكمن في استقرار معدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير حوالي 3%، وهذه المعدلات المستقرة الإيجابية هي التي شجعت أفضل اختبارات الاستثمار والنمو المنتظم(2).

1- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص75.

2- صلاح محمود حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مقال منشورة في مجلة جامعة عبد العزيز،

الاقتصاد والإدارة السعودية 1988، ص12.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك. - معدلات السوق النقدية: وهي معدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات الإيداع، أوراق الخزينة...الخ).

- معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل: وهي التي على أساسها تصدر السندات. - معدلات التوظيف في الأجل القصيرة (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني...إلخ) - المعدلات المدينة: وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

ثانيا: معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى.

إن معدل الصرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية الدولية ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه التعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها⁽¹⁾:

- أن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد. - أن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل. ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط

¹ - وسام ملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية و مالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطية من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا، وفي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف⁽¹⁾.

ثالثا: المجمعات النقد:

إن تثبت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للتقديدين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معلن ثم معلن، مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974 بنك إنكلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976. وتتص نظرية النقد وبين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقد وبين بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، وبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي⁽²⁾:

1. يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار؛
2. بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى؛
3. تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك، وترتكز هذه النظرة الاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية: - أن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديد وحسابها ونشرها ؛ - يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا، ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون

¹ - عبد الحميد عبد المطلب: السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 84-85.

² - جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 63.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M1 أو M2 أو المجمع النقدي الأوسع M3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

وهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد وبيئت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي M2 الذي يضم M1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك(1).

- الأهداف النهائية.

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي واختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة، عموما هناك اتفاق واسع على أنها الأهداف النقدية بشكل خاص هي:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

2. العمالة الكاملة؛

3. تحقيق معدل عال من النمو؛

4. توازن ميزان المدفوعات.

- استقرار المستوى العام للأسعار:

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة الدول المتخلفة مما تعانيه من تضخم(2).

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكنزين والنقديين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيرا، إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، ولهذا يعتقد معظم المفكرين

¹ - جمال خريس وآخرون، مرجع سابق، ص 63-64.

² - صلاح محمود حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مقال منشورة في مجلة جامعة عبد العزيز

الاقتصاد والإدارة، السعودية، 1988، ص 12.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة، ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار لأن التضخم لو يظهر في اقتصاد المقايضة بالإضافة إلى أسباب أخرى غير نقدية مثل:

- الاحتكارات في ميدان الأعمال، والاتحادات العمالية؛

- زيادة الضرائب والقواعد التنظيمية الحكومية تولد آثار تضخمية، وخاصة إذا كانت سببا في انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي، كما أن القواعد التنظيمية إذا أدت إلى زيادة نفقات الإنتاج أو تدعيم الاحتكارات فإنها تخفض أيضا الناتج المتوقع للاقتصاد، - عجز الموازنة إثر التوقعات الخاطئة والتضخم المستورد الناتج من التجارة الدولية وتغييرات أسعار الصرف ودور الحكومات في الرقابة على الأسعار، وانتشار عوامل المضاربة في الاقتصاديات التي تعاني من التضخم إلى غير ذلك من الأسباب العديدة، كل هذه الأسباب بالنسبة للنقديين تزيد من حدة التضخم، ولكنها ليست السبب الرئيسي له وإنما هو زيادة معدل النمو النقدي، لكون أن الصدمات غير النقدية لا تستطيع أن تغير معدل التضخم بشكل دائم إذا لم تكن صدمات متتالية ومستمرة أو تكون عاملا محفزا ومدعما للسلطات النقدية الترفع باستمرار معدل نمو العرض النقدي⁽¹⁾.

وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة إلا بالسياسة نقدية انكماشية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي، مع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فمثلا إذا كان سبب التوسع النقدي هو تمويل الاتفاق الحكومي عن طريق زيادة الإصدار النقدي، فهذا يخفض عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبزيادة الضرائب أو تمويل العجز في الميزانية بالاقتراض وليس بإصدار نقود جديدة. أن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، بحيث أن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم أن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد، وإنما تكون مخفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار⁽²⁾.

إن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، بحيث أن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم أن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد، وإنما تكون مخفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة

¹ - عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصاريف الأكاديمية، الأردن، 1999، ص 397

² - محمد لكصاصي: تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي

الوطني، الجزائر، أوت 2010.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

التضخم واستقرار الأسعار، لأن هذه الأخيرة تشمل على تحقيق فائض في الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظرا لاختفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم، وإن العمل النقدي لمحاربة التضخم عن طريق الطلب يمر عبر ثلاث قنوات:

- توقيف خلق النقود الذي يقع على الطلب الداخلي؛
- ارتفاع معدلات الفائدة وهو ما يحد من الافتراضات وتغيير تسيير المحافظ؛
- أثر نشر هذه السياسة يكسر التوقعات التضخمية(1).

المبحث الثاني: نظريات السياسة النقدية

المطلب الأول: النظرية النقدية التقليدية

بدأت المعالم الأولى للنظرية التقليدية بآراء التجار الذين أعطوا أهمية خاصة للنقود، وكانوا يرون أن ثراء الدولة يقاس بما لديها من معادن ثمينة*، مما أدى إلى تدفق كميات كبيرة منها فارتفعت الأسعار بشدة، وحاول الاقتصادي الفرنسي (جان بودان) دراسة هذه العلاقة، واعتبر أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولم يعارض آدم سميث وريكاردو (وهما من التقليديين) الفكر التجاري، فاعتقدوا أن للنقود دورا حياديا فلا يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، رغم رفضهم فكرة أن ثروة الدولة تقاس بما لديها من معادن ثمينة، بل أن الثروة الحقيقية تتمثل في حجم السلع الاستهلاكية والاستثمارية فأولوا أهمية خاصة للادخار والاستثمار(2).

ويرى التقليديون أنه ليس للنقود أي أثر على حجم الإنتاج، وأن تأثيرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار، لان وظيفة النقود هي وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة فقط، وذلك استنادا إلى قانون (ساي) للأسواق، القائل بان كل عرض يخلق طلبا مساويا له، فالمجتمع يكون في حالة توظيف كامل ويستحيل وجود فائض إنتاج ولا بطالة، وان حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر في وسائل الإنتاج الحقيقية طبيعية كانت ام بشرية، وبشكل عام فان النظرية النقدية التقليدية قامت على الافتراضات التالية(3):

¹ - يعدل بخرار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص163

² - عارف دليلة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الحوار للنشر، سوريا، 1987، ص34.

³ - أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

1. تسود المنافسة الكاملة مختلف الأسواق (سلع وعمل)، فكل المشروعات تسعى لتعظيم ارباحها، فنتج ما يجعل التكلفة الحدية معادلة لسعر ناتجها، وتؤجر كل عامل إنتاج إلى الحد الذي يجعل قيمة الناتج الحدي له يتعادل مع سعر الوحدة من هذا العامل.
 2. عدم خضوع المؤسسات والعمال للخداع النقدي، فلا تبنى قراراتهم على المستوى المطلق للأسعار ومعدل الأجر النقدي، وإنما على الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج، وقرار العمال بزيادة كمية من العمل يكون على أساس الأجر الحقيقي، فلا تتأثر كمية العمل المعروضة إذ زاد كل من الأجر النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة، لان ذلك يعني ثبات الأجر الحقيقي.
 3. المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع صعودا وهبوطا، فهي تتغير إلى الحد اللازم لكفالة تحقيق المستويات التوازنية للأسعار النسبية والأجور الحقيقية.
 4. ضمان قانون (ساي) للأسواق، فكل فرد ينتج ليعرض سلعته ليتمكن من شراء سلع أخرى، ولما كانت حاجات الأفراد لا نهائية فكل فرد يستغل كل ما هو متاح من موارد لإشباع أكبر قدر من حاجاته، ولن يتوقف إلا عندما يصبح كل ما لديه من موارد مستغلا بالكامل، فيحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.
- ثم ظهرت النظرية الكمية للنقود بعد محاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار.

الفرع الأول: النظرية الكمية للنقود

يقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها عدد من الاقتصاديين الإنجليز منهم: جان لوك (1632-1704) ودافيد هيوم (1711-1776) ثم جون ستيوارت ميل (1713-1836) والفرنسي مونتيسكيو (1689-1755)، ثم قام بصياغتها فيشر من خلال معادلة التبادل ومارشال من خلال نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة⁽¹⁾.

¹ - مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث-، قسنطينة، 1989، ص 93.

أولاً: معادلة التبادل

وضع الاقتصادي الأمريكي فيشر (1867-1947) معادلة التبادل، وملخصها انه اذا افترضنا ثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم المبادلات الحقيقية، فان التغير في كمية النقود المتداولة يقابله تغير في نفس الاتجاه ونفس النسبة في المستوى العام للأسعار، وعليه تعد هذه المعادلة تعبيراً رياضياً للنظرية الكمية للنقود، وانها تقوم على الافتراضات نفسها التي قامت عليها، بل ليست سوى بديهية لا ترقى لتفسير السبب والنتيجة لأنها تقرير للواقع وليست محاولة لتفسيره، وتأخذ هذه المعادلة الصورة التالية⁽¹⁾:

$$ن \text{ X س} = ك \text{ X م}$$

حيث: ن: كمية النقود المتداولة.

س: سرعة تداول النقود.

ك: كمية المبادلات.

م: المستوى العام للأسعار.

وتمثل ن X س : مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة زمنية محددة. تمثل ن X

س : مجموع الإنفاق.

و تمثل ك X م : القيمة الاسمية للنتاج القومي أو هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة.

ثانياً: مدخل كامبردج.

في الوقت الذي طور فيه فيشر النظرية الكمية، كان مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبردج في إنجلترا يقودهم الفرد مارشال وبيجو يبحثون الموضوع، نفسه وتوصلوا إلى صيغة الأرصدة، النقدية الحاضرة، والفرق بين الصيغتين أن فيشر ركز على دور النقود كوسيط في التبادل، بينما ركزت مدرسة كامبردج على دور النقود كمستودع للقيمة، مما يعطل مؤقتاً جزءاً من القوة الشرائية للأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع وشراءها، وبالتالي فقد ركزت الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وهناك مجموعة عوامل تؤثر في تغيير حجم هذه الأرصدة كأسعار الفائدة ومقدار ثروة الفرد والتوقعات المستقبلية حول مختلف الأسعار، إلا انهم اعتقدوا أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير، بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد، وتكون صيغتها على شكل:

¹ - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان-الأردن،

$$ن = س \times ك \times م$$

ونلاحظ أن هذه الصيغة تختلف عن معادلة التبادل في مفهوم الرمز "ث" الذي يساوي (1/س) بحيث انطلاقاً من معادلة فيشر $ن \times س = ك \times م$ ، فإن $س = (ك \times م) / ن$ ، ومن معادلة كامبردج نصل إلى أن $ت = ن / (ك \times م)$ ، أي أن $س = 1/ث$. ولكن الاختلاف الحقيقي بين الصيغتين يكمن في النظرة إلى هذه المعادلة حيث يعتمد "ث" على رغبة المجتمع في الاحتفاظ بالنقود لتغطية ويلاحظ على صيغة كامبردج ما يلي:

1. انطلقت هذه المعادلة - كسابقتها - من فرضية ثابتة حجم الإنتاج انطلاقاً من كون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، وفي حالة قيام الأفراد بزيادة الأرصدة النقدية ينخفض الطلب على السلع فتتخفف الأسعار، فتظهر طاقات معطلة يمكن أن يزيد بها الإنتاج إذا تحسنت الظروف وبذلك فإن التغيرات النقدية تؤثر على حجم الإنتاج ولو بشكل محدود.
2. لم تتطرق هذه المعادلة إلى الأسباب التي تدعو الأفراد إلى إجراء تغيير في أرصدهم النقدية، وهي في الحقيقة خاضعة إلى الظروف الاقتصادية وتوقعات الأفراد.
3. اعتبرت أن التغيير في المستوى العام للأسعار نتيجة للتغيرات النقدية في الحقيقة قد يحدث العكس⁽¹⁾.

ثالثاً: الانتقادات التي وجهت للنظرية الكمية

وجهت انتقادات شديدة للافتراضات التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود ولمعادلة التبادل: فبالنسبة للافتراضات التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود، فإنها افترضت ثبات حجم الإنتاج واستقلاله عن تغيير في التداول النقدي، ولكن زيادة التداول النقدي يمكن أن تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج عندما تكون هناك طاقات معطلة، وفي هذه الحالة فإن نسبة من زيادة كمية النقود تستخدم لزيادة كمية الإنتاج، ولذا فإن ارتفاع مستوى الأسعار لا يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود. كما تفترض هذه النظرية أن مستوى الأسعار إنما هو نتيجة وليس سبباً للتغيير في العوامل الأخرى، ولكن قد يحدث العكس فقد تتغير الأسعار نتيجة حدوث تغييرات في أسلوب توزيع الأرصدة النقدية بين مختلف الاستعمالات، كما قد تتغير نفقات الإنتاج نتيجة لتغيير حجم الإنتاج أو أساليبه، فإذا تغيرت الأسعار تطلب الأمر تغيير كمية النقود المطلوبة⁽²⁾.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، دت، ص 86.

² - مروان عطون، مرجع سابق، ص 98.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

أما معادلة التبادل فقد انتقدت على أساس أنها لا تصلح للاختبار، كما أن كمية المبادلات فيها تشتمل على مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة (أصول حقيقية، إنتاج، أوراق مالية) وبالتالي فهي كمية غير قابلة للقياس، ثم أن متوسط الأسعار لا يصلح أن يتخذ أداة لتحليل النشاط الاقتصادي. كما انتقدت معادلة كامبردج لعدم صحة الفروض التي تقوم عليها، ففي ما يتعلق في ثبات الناتج القومي الحقيقي، فإن هذا الناتج إذا كان يتغير في المدة الطويلة لتغير حجم القوة العاملة وراس المال الثابت بغض النظر عن التغير في كمية النقود أو مستوى الأسعار، فإنه يتغير أيضا في المدة القصيرة بسبب تغير كمية النقود وتغير مماثل في مستوى الأسعار، حيث تفترض نظرية الأرصدة النقدية حالة التشغيل الكامل، ولكن قد تكون هناك طاقات معطلة مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود ممثلة في زيادة القوة الشرائية، إلى زيادة الإنتاج للاستفادة الحاصلة في الطلب، مما يعني زيادة الناتج الحقيقي وليس ارتفاع مستوى الأسعار⁽¹⁾.

وفي التجارب الواقعية لم تصلح هذه النظرية أساسا لحل المشاكل الاقتصادية الكبرى في العالم:

- ففي تجربة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية (1929-1933) ثبت أن سرعة دوران النقود لم تبقى ثابتة، بل انخفضت مما يعني أن النقود لا تطلب فقط لغرض المعاملات وإنما كأصل كامل السيولة، وهذا الطلب زاد في فترة الكساد ولذلك لم ترتفع الأسعار بزيادة كمية النقود، بل انخفضت لزيادة التفضيل النقدي وبالتالي انخفاض حجم الإنفاق القومي.
- أثناء التضخم الحاد في الصين (1936-1947) ارتفعت الأسعار بنسبة تزيد عن زيادة كمية النقود مما يعني زيادة سرعة دوران النقود.
- أما في تجربة التضخم النقدي في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، وتقلبات قيمة النقود في إنجلترا خلال فترات من 1820 إلى 1914، فقد كان معدل التغير في المستوى العام للأسعار قريبا من معدل التغير في كمية النقود، وانطبق هذه النظرية في هذه الحالة، يتفق مع منطقتها حيث لا يفترض ثبات سرعة دوران النقود وحجم المبادلات في فترة طويلة⁽²⁾.

ولمواجهة هذه الحالات عمد بعض انصار النظرية الكمية للنقود إلى تحديد سريانها بالظروف العادية دون فترات الانتقال - التضخم والانكماش-، وهذا ما ذكره أيضا ابن عاشور في النقود الذهبية

¹ - السيد عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، دط، ص 206.

² - مروان عطون، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

والفضية عندما قال: " فالنقدان عوضان صالحان بغالب أحوال البشر وهي أحوال الأمن واليسر والخصب."

تبين من خلال أزمة الكساد العظيم أن حالة التوظيف الكامل على أساس أنها الوضع الطبيعي للاقتصاد مع إمكانية حدوث اختلالات تكفل قوى السوق إعادتها إلى حالة التوازن أمر غير صحيح، حيث سجلت البطالة أرقاما قياسية في ارتفاعها ولم يكن ذلك لفترة مؤقتة، بل استمرت واستفحلت نتائجها، فاصبح هذا الفرض مجرد أسطورة قديمة، كما بدا التشكيك في سيادة المنافسة الكاملة حيث بدأت تظهر سيطرة بعض المشروعات على السوق، فظهرت المنافسة غير الكاملة، والمنافسة الاحتكارية، فاصبح أصحاب المشروعات يتحكمون في الأسعار وليس قوى العرض والطلب، وبالتالي فقد تطلبت هذه الأسعار المرتفعة زيادة في كمية النقود - عكس ما ذهب إليه الكلاسيك-(1).

نتيجة لهذه التطورات ظهر تحليل جديد لتعزيز موقع التحليل التقليدي أو ما يسمى بالمدرسة النقدية.

الفرع الثاني: المدرسة النقدية

ظهر التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية، ولذلك سمي أنصارها بالنقديين، حيث قام فريدمان وزملاءه عام 1956 بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ولكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفischer والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج وركزوا اهتمامهم على جزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات إلى الأرصدة النقدية، وبالتالي الاعتراف بان الطلب على النقود اصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية،

وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية، كما ادخل النقديون المعاصرون

تغييرات أساسية على مضمون النظرية الكمية - التي يعدون امتدادا لها - منها(2):

1. العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية.

2. الاعتراف بتغير سرعة التداول إلا أنهم لم يولوها اهتماما كبيرا.

3. اعتبار أن الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج خاطئة.

¹ - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط2، دار الفنائس، الأردن، 2001، ص 111.

² - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 255.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

4. اهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.

استند النقديون الجدد على معادلة التبادل، وطبقوا قانون العرض والطلب على النقود، حيث يتمثل عرض النقود في كمية النقود المصدرة سواء من قبل الدولة أو الجهاز المصرفي وانه يتغير باستمرار، وبينما يتمتع الطلب على النقود بقدر كبير من الثبات، فان العرض النقدي يتغير باستمرار، فاذا زاد عن الطلب على النقود فيتخلص الأفراد من هذه الزيادة فترتفع الأسعار، ومن المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (زيادة الدخل القومي الحقيقي)، وهكذا أكد النقديون أن النظرية الكمية ليست نظرية للإنتاج ولا نظرية للدخل والأسعار، وإنما هي نظرية للطلب على النقود. وتتمثل أهم أفكار النقديين فيما يلي:

1. اهتموا بالطلب على النقود انطلاقاً من مكونات الثروة لدى الأفراد حسب أنواع الأصول.
2. إن إجمالي ثروة الأفراد هو العامل المحدد للطلب على النقود، من خلال التغير في إجمالي الثروة وكيفية توزيعها على عناصرها المختلفة: نقود، سندات واسهم، أصول حقيقية، عنصر بشري.
3. يزداد الطلب على النقود كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، وهي مقدار العائد الذي يتنازل عنه الفرد عند تخليه عن الأصول الأخرى، فاذا احتفظ بها فقد ضحى بالعائد الذي كان سيحصل عليه لو استعملها في أصول أخرى والعكس، ففي فترات التضخم مثلاً تزيد تكلفة الاحتفاظ بالنقود نظراً لارتفاع العائد الذي تدره الأصول الأخرى، بسبب ارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة فينخفض الطلب على النقود⁽¹⁾.

ورغم ذلك فيمكن تسجيل الملاحظات التالية على التحليل النقدي:

1. كغيرها من معادلات الكلاسيك تبدأ من كمية النقود كمؤثر في مستوى الأسعار، وتتجاهل العملية العكسية لأنها تغض النظر عن إمكانية الاحتكارات في فرض الأسعار.
2. تغالي هذه المدرسة في دور النقود كمؤثر في النشاط الاقتصادي، فرغم أهمية هذا العامل، إلا أن هناك عوامل أخرى كإنتاجية العمل وعدد العمال.

¹ - مروان عطون، مرجع سابق، ص 118.

3. اعترفت-على خلاف سابقها-بعدم وقوع الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل من خلال إمكانية تأثير التغيرات النقدية على الداخل القومي الحقيقي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: نظرية النقدية الحديثة

بدا جون مينارد كينز من حيث أنها أستاذة الفرد مارشال مركز على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة وركز على العائد الذي يمكن أن يحققه على الأصول الأخرى البديلة واعتبر أن سعر الفائدة على السندات هو المؤثر على هذا العائد وبالتالي ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود ثم جاءت إضافات جديدة إلى أفكار كينز.

الفرع الأول: نظرية تفضيل السيولة لكنيز

سمى كينز نظريته بتفضيل السيولة لان اعتبر أن الأفراد يفضلون النقود لكونها كاملة السيولة ولكنها في هذه الحالة لا تدر عائد وعليه تسال عن سبب حيازة الأفراد للنقود فتقرض وجود ثلاث دوافع:

1. دافع المعاملات: فالنقود تستخدم في المعاملات اليومية فالطلب عليها يكون بحسب المعاملات

وهي تتناسب طرد مع الدخل النقدي

2. دافع الاحتياط: افترض كينز حيازة النقود بغرض الحذر والاحتراس ضد الحاجة الغير متوقعة،

وتحدد الكمية المطلوبة لذلك بمستوى المعاملات الذي يتوقعها الأفراد مستقبلا وهي تتناسب طردا مع الدخل الفردي أيضا.

3. دافع المضاربة: بحث كينز فالعوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بكمية النقود التي تتم

حيازتها كمصدر للثروة واعتقد أن سعر الفائدة هو الذي يلعب هذا الدور⁽²⁾.

الفرع الثاني: التطورات اللاحقة في التحليل الكينزي

إن التحليل الكينزي لم يجب عن سؤال مهم هو: اذا كانت النقود لا تدر دخل، والسندات تعود بفائدة، فلماذا يقبل الأفراد على حيازة النقود؟ ولذا جاءت محاولات جديدة لإجابة على هذا السؤال، وضع هذا النموذج (توبين) ويفترض أن كل فرد لديه سعر فائدة متوقع يناضل المعدل المتوسط لسعر الفائدة الطبيعي طويل الأجل، فاذا ارتفع سعر الفائدة السوقي على هذا المعدل فان الفرد يتوقع انخفاض سعر

¹- مروان عطون، مرجع سابق، ص116.

²- احمد أبو لفتوح الناقعة، مرجع سبق ذكره، ص.247

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

الفائدة السوقية ليعود إلى المعدل الطبيعي والعكس صحيح ولهذا سمي نوجه بالتوقعات المرتدة، ويمكن الخروج من هذا التحليل بالنتائج التالية:

1- دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية تشبه دالة الطلب العادية فكلما انخفض سعر الفائدة زاد الطلب على النقود

2- انخفاض سعر الفائدة بمقادير متساوية ومتتالية يؤدي إلى إضافات متزايدة للطلب على النقود وعليه فإن ميل منحى الطلب متناقص باستمرار

3- وفق هذا النموذج فإنه عند سعر الفائدة اعلى من مستوى معين (اعلى معدل حرج يتم تحويل كل الثروة السائلة إلى سندات فلا تبقى أرصدة نقدية مخصصة للمضاربة ولهذا سمي هذا الجزء بالمنطقة الكلاسيكية ودون مستوى معين لسعر الفائدة (ادنى معدل حرج)⁽¹⁾.

أولاً- مدخل المحفظة المتوازنة:

كان كنيز يرى في تحليله للطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية أن عدم التأكد ينصب على تنوع الآراء في مجرى سعر الفائدة ومن خلاله يقرر الأفراد حيازة كل الثروة اما في شكل نقود أو سندات وهذا ما لا يتفق مع الواقع حيث ينوع الأفراد محفظتهم بين السندات والنقود، وهذا ما حلله (توبين) 1958 حيث راي أن وجهت نظر الأفراد مختلفة اتجه المخاطر الكاملة في حيازة السندات وعليه فان الفرد لا يؤدي بيه عدم إلى اتخاذ القرار بحيازة النقود فقط أو سندات فقط وإنما عدم تأكد الفرد بما سيكون عليه سعر الفائدة وبالتالي القيمة الرأسمالية لسندات يجعله ينوع محفظته بين نقود وسندات⁽²⁾.

ثانياً- نموذج الطلب على النقود للمعاملات

وضع هذا النموذج (توبين وبمول) وهو يبحث في الفرض التالي:

هل الطلب على الأرصدة النقدية بغرض المعاملات حساس لتغيير في سعر الفائدة؟

معروف أن حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية لغرض المعاملات تهدف إلى تغطية الفرق بين تيارات الدخل وتيارات الإنفاق (الفجوة بين الحصول على الدخل وإنفاقه)، وهي حيازة لا تدر عائد بخلاف السندات ولكن

¹- احمد أبو لفتوح الناقاة، مرجع سبق ذكره، ص 274.

²- المرجع نفسه، ص 302.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

السندات أيضا تتطلب مصاريف (سمرة ووساطة)، فإذا ارتفع سعر الفائدة خصصه الفرد مزيد من أرصده للسندات(1).

المطلب الثالث: مقارنة السياسة النقدية في النموذجين الكلاسيكي والكنزين

يتناول هذا الفرع عقد مقارنة بسيطة بين النموذجين ثم مقارنة أهمية السياسة النقدية واليتها، للأصل إلى ما حققه في الواقع العملي.

الفرع الأول: مقارنة النموذجين الكلاسيكي والكنزين

يختلف النموذج الكنزين على النموذج الكلاسيكي في عدة جوانب:

1- رفض سياسة المنافسة الكاملة في سوق العمل والاعتراف بوجود عناصر احتكارية تؤثر على

تخفيض درجة مرونة الأجور النقدية والأسعار خاصة في الاتجاه النزلي.

2- رفض قانون ساي لا سواق وبالتالي رفض سياسة التوازن الدائم عند مستواه العمالة الكاملة ورفض

تعادل الادخار والاستثمار باستمرار فما دامت فئة المدخرين تخلف عن فئة المستثمرين فقل ما يحدث ذلك.

3- رفض كون الادخار ومن ثم الاستهلاك يتحدد بسعر الفائدة لان عندهم يتحدد الاستهلاك ومن ثم

الادخار بالدخل أما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع دالتي الادخار والاستثمار، وإنما عن طريق

توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جاني وحيازة الأرصدة القابلة بالاقتراض المقابلة

من جانب آخر، أي يتحدد سعر الفائدة بتفضيل السيولة.

4- إن الاعتراف بجمود الاتجاه النزلي للأجور وتفضيل دالة السيولة يمكن من خلاله إثبات ما يلي:

أ- أن العلاقة السببية بين الإنفاق والإنتاج تبدأ من الأول إلى الثاني وليس العكس.

ب- يمكن أن يكون الإنفاق الكلي مساوي أو يزيد أو يقل عن الأجل الكلي في الأجل القصير مما يجعل

الإنتاج الكلي يزيد أو ينقص أو يبقى ثابت.

ج- لا يوجد سبب يجعل مستوى الإنتاج الكلي الذي يتحدد بمنحنى الطلب الكلي الفعال يكون في مستوى

العمالة الكاملة(2).

¹ - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² - احمد أبو لفتوح الناقاة، مرجع سبق ذكره، ص 328.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في النموذجين الكلاسيكي والكنزني

يشتمل هذا الفرع على مقترحات نظريتين فيما يخص سياسة النقدية والانتقادات التي وجهها كل نموذج للطرف الآخر.

أولاً: سياسة النقدية في النموذج الكنزني يرى الكنزني أن السياسة النقدية التوسعية تكون كما يلي: زيادة العرض النقدي (مع ثبات الأسعار) يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي، (وبتفاعل سوق النقد والسندات) ينخفض سعر الفائدة فيزيد الإنفاق الاستثماري فيزيد الإنتاج الكلي المطلوب (عند مستوى الأسعار نفسه) يخلق طلب زائد على السلع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار إلى قناتين:

1- يؤدي ارتفاع الأسعار (مع ثبات العرض النقدي الاسمي) إلى انخفاض العرض النقدي الحقيقي فترتفع أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار وينخفض الإنتاج الكلي المطلوب فهو نتيجة ارتفاع الأسعار.

2- يؤدي ارتفاع الأسعار (مع ثبات الأجر النسبي) إلى انخفاض الأجر الحقيقي فيزيد استخدام العمل من قبل رجال الأعمال ويزيد الإنتاج الكلي⁽¹⁾.

¹- احمد أبو لفتوح الناقبة، مرجع سبق ذكره، ص332.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المطلب الأول: الأدوات التقليدية للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات التقليدية أو وسائل الرقابة الكمية إلى تأثير على حجم الائتمان للبنوك إذن يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة للودائع ومن أهمها ما يلي:

1- سياسة معدل إعادة الخصم:

ويقصد بيه سعر الفائدة الذي يخضم بيه الأوراق المالية للبنوك التجارية وذلك للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لرقابة الائتمان⁽¹⁾.

وبمعنى آخر هو سعر الفائدة الذي يتقاضه البنك المركزي من البنوك عند تقديم قروض إليها والهدف من سياسة الخصم هو التأثير على حجم القروض المخصصة ومن ثمة التأثير على القاعدة النقدية المفترضة فزيادة حجم القروض المخصصة يضيف إلى حجم القاعدة النقدية ومن ثم يمكن أن يتوسع حجم العرض النقدي بينما تخفيض حجم القروض المخصصة يخفض حجم القاعدة النقدية المفترضة مما يخفض بالتالي العرض النقدي ويتم تقديم القروض المخصصة من خلال تسهيلات في البنك المركزي ويطلق على تلك التسهيلات (نافذة الخصم)⁽²⁾.

2_تشغيل نافذة الخصم: يمكن للبنك المركزي أن يؤثر عن حجم القروض المخصصة بطريقتين:

أ- بتأثير على سعر القروض (سعر الخصم).

ب- بتأثير على كمية القروض من خلال إدارته من نافذة الخصم.

والميكانيكية تأثير سعر الخصم على القروض المخصصة أثر مباشر إذ أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي ومن ثمة تقلل البنوك ما تأخذه من قروض مخصصة كما أن تخفيض سعر الخصم سيزيد ما تأخذه البنوك من قروض مخصصة.

¹ - عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصاريف الأكاديمية، الأردن، 1999، ص397.

² - يعدل بخرار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص163

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

وللايضاح كيف يؤثر البنك المركزي على كمية القروض المخصومة من خلال إدارته نافذة الخصم، فيختلف على حسب طريقة عقد القرض فالقروض المخصومة التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك الأخرى ثلاثة أنواع:

✓ الائتمان المعدل.

✓ الائتمان الموسمي.

✓ الائتمان الممتد.

فقروض الائتمان المعدل هي نوع من القروض يقدم إلى البنوك التي لديها مشاكل سيولة قصيرة الأجل على أساس أنها سترد تلك القروض بسرعة، فالبنك يحصل عليها لتعديل أوضاع سيولته وربما يرد هذه القروض فالיום التالي.

- أما الائتمان الموسمي فيقدم إلى البنوك لمواجهة احتياجات موسمية ولعدد محدود من البنوك فالمناطق الزراعية التي يتميز رواج نشاطها بالموسمية.

- أما الائتمان الممتد فيقدم للبنوك التي تواجه مشاكل حادة فالسيولة بسبب التدفق الخارجي للودائع ولا يتوقع رد هذه القروض بسرعة والبنوك التي تحصل على هذا النوع من الائتمان تقدم طلب تلخص فيه سبب الحاجة إلى الائتمان الممتد، وخطة كيفية استعادة البنك.

ويدير البنك المركزي نافذة الخصم بعدة طرق تمنع إساءة استخدام قروضه ولكي يحد من هذا الاقتراض فعندما يكون سعر الخصم على القروض أقل من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك لكي تحصل على القروض المخصومة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر فائدة أعلى، والبنك المركزي يضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك إلى الحصول على القروض المخصومة فإذا تردد بنك على نافذة الخصم مرارا فان البنك قد يغلق النافذة في وجه ذلك البنك في المستقبل فاللجوء للنافذة هو امتياز وليس حق للبنك.

ومن بين المزايا الأساسية لهذه السياسة (سياسة سعر الخصم) فإن البنك المركزي يمكن أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض ومن ثم منع الفشل والكوارث المصرفية والمالية، ولكن عيوب تلك السياسة دفعت بعض الاقتصاديين إلى التوصية بعدم استعمالها كأداة لتحكم في العرض النقدي⁽¹⁾:

¹- احمد أبو الفتوح علي الناقه، المرجع السابق، ص238.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

- قد يتولد في ذهن الجمهور خلط متعلق لنية البنك المركزي والذي يخلقه إعلان تغيرات سعر الخصم.
- اذا حدد البنك المركزي سعر الخصم عند مستوى معين سيحدث تقلب كبير للفرق بين سعر الفائدة السوقي وسعر الخصم عندما يتغير سعر الفائدة السوقي، تلك التقلبات تقضي إلى تقلبات غير مرغوبة في حجم القروض المخصصة ومنها المتغيرات الغير مرغوبة في حجم القاعدة النقدية المفترضة، مما يعني أن سياسة تغير سعر الخصم قد تجعل من الصعب التحكم فالعرض النقدي(1).

إن المقصود من سياسة إعادة الخصم هو التأثير في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة وليس فقط في التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقييد من حجم قروضها، فعالية السياسة النقدية تستدعي أن تكون هناك مصادر أخرى في السيولة أو الائتمان بل تستوجب البنوك وحدها على التمويل المؤسسات وطالبي القروض، وهذا في الواقع شرط محقق خصوصا مع تطور الأسواق الافتراضية قصيرة وطويلة، فاذا فرض وكان لدى المشروعات المفترضة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة لتمويل الذاتي أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد مرتفع فان رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان (القروض).

وحق البنوك التجارية يمكن أن تلجا إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من الأوراق التجارية برغم من أنها لا تعاني من نقص من السيولة، وكذلك من ناحية أخرى فان رفع مستويات الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على العائد المرتفع وهذا ما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع من مقدرتها على إعطاء القروض دون الاعتماد على البنك المركزي.

كذلك من جهة أخرى فان رفع سعر الخصم ليس كافيا ليجعل البنوك تحجم عن خلق الائتمان والتوسع فالقروض بحجة نفقات القروض حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة، فهي تلجا برغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات حتى لو تحملت نفقة اكبر بحيث تظل اربحها ثابتة، ويتحمل الزيادة فالواقع الزبون الراغب في الحصول على القرض(2).

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² - المرجع نفسه، ص 44.

2-معدل الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإجباري):

يعتبر الاحتياطي الإجباري من أهم السياسات التي يستعملها البنك المركزي بهدف مراقبة سيولة البنوك ويعرف على انه إجباري البنوك التجارية على ترك نسبة معينة من ودائعها في حساب دائم لدى البنك المركزي.

يستخدم البنك المركزي هذه التقنية في حالتين:

✓ **حالة تضخم:** حيث يقوم برفع الاحتياطي القانوني فنقل الاحتياطات الموجودة لدى البنوك التجارية وهو ما يقلص من قدرتها على منح الائتمان وبالتالي يخفض الحجم من الكتلة النقدية المتداولة فيقل حجم المعاملات وينقص الطلب الكلي فتتخفف الأسعار وهو ما يعمل على الحد من ظاهرة التضخم.

✓ **حالة الكساد:** يلجأ البنك المركزي إلى التخفيض الاحتياطي الإجباري وهذا ما يرفع من كمية الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد قدرتها على تقديم القروض ومنح الائتمان وبالتالي ترفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي فترتفع الأسعار(1).

هناك تغير يحدث في معدل الاحتياطي الإجباري عدة مرات خلال فترة قصيرة نسبياً، وذلك بحسب ما إذا كان البنك المركزي يريد الوصول إلى حالة التوازن في السوق النقدية أم لا، وذلك لمواجهة التقلبات في الاقتصاد الوطني الذي غالب ما يمر بمراحل تضخمية، أو مراحل انكماشية، سواء كانت التغيرات تتعلق بالمدة القصيرة أو بمجرد تغيرات موسمية أم كانت هذه التغيرات تتعلق بالمدة الطويلة، ويترتب على ذلك أن التغير معدل الاحتياطي الإجباري ليس سوى خلق تقلبات موازية في السوق.

• **فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري:** تمارس سياسة الاحتياطي الإجباري تأثير على سيولة البنوك التجارية، فقد يضطر البنك المركزي إلى تغير معدل الاحتياطي الإجباري عدة مرات خلال فترات قصيرة بهدف إعادة التوازن العام لسوق النقدية بهدف السياسة المنتجة (تضخمية أو انكماشية) فهذه التغيرات المتعددة في تحديد معدل الاحتياطي الإجباري قد تنشأ اضطرابات في ميزانيات البنوك التجارية أثناء إعدادها لميزانياتها وتوقعاتها لتنمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة، لذا نجد أن البنوك التجارية تحاول

¹ - محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1995، ص 45.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

دائماً أن تقلل من مدى تأثير البنك المركزي فيها المجال عن طريق إمكانية قدرتها على خصم ما لديها من الأوراق المالية والتجارية وبالتالي الحصول على السيولة الأزمة.

من ناحية أخرى فإن الاحتفاظ بجزء من الرصيد النقدي لدى البنك المركزي من جانب البنوك التجارية لا يعطي لهذه الأخيرة الحق في الحصول على فائدة وهذه الخسارة أن صح القول يتحملها الزبون طالب الاقتراض فعند منحه للقرض يفرض عليه دفع (سعر الفائدة + مصاريف فتح الحساب + مصاريف الالتزام) ولا يلجا البنك التجاري إلى رفع سعر الفائدة فقط⁽¹⁾.

تتوقف كذلك فعالية هذه السياسة على مدى اعتماد البنوك التجارية على السيولة المجمدة في إطار فرضية الاحتياطي القانوني، فإذا رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني (من أجل سياسة معينة) لجأت البنوك التجارية إلى إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية تعوض بيها أرصدها المجمدة لدى البنك المركزي، مما يجعل الأهداف المرجوة من طرف البنك المركزي غير هامة والتي هي امتصاص الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

• **سياسة السوق المفتوحة:** وتعني قيام البنك المركزي بشراء أو بيع ما لديه من الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المفتوح سواء من المصاريف أو الأفراد وذلك من أجل التأثير في مستوى القاعدة النقدية⁽³⁾.

يمكن أن نقول أن سياسة السوق المفتوحة تستطيع أن تحقق هدفها في حالة توافر الشرطين

التاليين:

توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي ل طرحها في السوق للبيع إذا ما أراد الحد من الائتمان أو توفر هذه الأوراق المالية في السوق النقدية ليشترتها البنك المركزي في حالة رغبته زيادة قدرة المصاريف على الاقتراض أي الرفع من الطلب على النقود.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 218.

² - أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، مرجع سبق ذكره، ص 236.

³ - زينب عوض الله، أسامة محمد الفويل، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،

لبنان، 2003، ص155

المطلب الثاني: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية

تعتبر الوسائل الكمية التي تم التطرق لها تهدف في مجملها إلى التأثير إلى حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات دون تمييز، لذا نجد أن هناك ضرر لبعض الأنشطة الاقتصادية تريد الدولة إنعاشها من أجل ذلك نجد أن البنك المركزي يستخدم أدوات غير تقليدية أو ما يطلق عليها بأدوات توفير الائتمان دون المساس بحجم الكلي ومن أهم هذه الأدوات:

✓ سياسة تأثير القروض: أن هذه السياسة يستخدمها البنك المركزي من أجل التحكم في نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات أي بالتحديد لسقوف معينة للقروض بطريقة إدارية مباشرة، وذلك بالاعتماد على نسب محددة سنويا إذ تكون البنوك التجارية مجبرة على عدم تجاوزها وإلا تعرضت إلى عقوبة من طرف البنك المركزي.

✓ عند قيام البنك المركزي لبيع الأصول الحقيقية في السوق النقدية فإنه بذلك يريد أن يقلل من حجم الائتمان، فلا يجب على البنوك التجارية أن تعرقل هدف البنك المركزي، وذلك بقادتها على خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تقديم سندات الخزينة للبنك المركزي لخصمها.

✓ ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بالتوجيه المباشر للبنوك التجارية بان تمنح الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية، فالتى كانت سبب في التضخم يجب إلا تمدها بقروض، والغير متسببة فيه يمكن تزويدها بالقروض المطلوبة.

✓ أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على صياغة سياسة التأطير الإجباري فنجد البنك المركزي يقوم بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو يحدد معدل نمو القرض استخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية في فرنسا سنة 1984 لأول مرة.

✓ ويكون مصحوب هذا الأجراء في مراقبة استقرار الكتلة النقدية بإضافة إلى التخليص من النفقات العمومية مع تشجيع الادخارات وإصدار السندات، والقيام بكل الوسائل التي بشأنها أن تخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة(1).

✓ والمادة 71 من قانون القرض والنقد الجزائري تنص على ما يلي: يمكن للبنك المركزي أن يخصص ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها 6 أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.

¹ - علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة، القاهرة، 1998، ص195.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

- ✓ ويمكن تجديد هذه العمليات على إلا تتعدى ثلاثة سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملائمة أكيدة؛
- ✓ ويجوز استبدال أحد التوقيعين بكفالة الدولة؛
- ✓ ويجب أن تهدف القروض المتوسطة الأجل إلى احدى الغايات التالية:
 - تطوير وسائل الإنتاج؛
 - تمويل الصادرات؛
 - إنجاز السكن.

المطلب الثالث: الأدوات الاتي تركز عليها السياسة النقدية

أولاً: السوق النقدية:

تعتبر سوق النقد أو سوق النقود اليومية بمثابة الآلية التي تتم بموجبها إصدار وتداول الأموال القصيرة الأجل لفترة تقل عن عام، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السوق النقدي على انه مجموعة من المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون بالنقود إقراض واقتراض لأغراض قصيرة الأجل، وليس له مكان محدد يتم التعامل فيه ولكن يتم التعامل من خلال السماسرة المختصين أو البنوك التجارية أو بالالتقاء المباشر أو بالاتصال بالهاتف⁽¹⁾.

يتكون السوق النقدي من سوقين هما:

- **السوق الأولي:** يسمى بسوق الإصدار حيث يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجل قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومثانة المركز المالي للمقترض وسمعته المالية.
- **السوق الثانوي:** ويسمى أيضا بسوق التداول حيث يتم فيه تداول الإصدارات النقدية القصيرة الأجل بأسعار تتحدد بقانون العرض والطلب، والسوق الثانوي بدوره يتحدد بنوعين إلى الأسواق هما:
 - **سوق الخصم:** يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل كالأوراق العادية التجارية، القبلات المصرفية، أدونات الخزينة، حيث سيتم تناولها بالتفصيل لاحقا.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، طبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص119

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

- سوق القروض قصيرة الأجل: وتشمل جميع القروض التي تعقد لأجل قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية والبنوك التجارية وبعض المؤسسات الاقتراض المتوسطة في منح قروض الائتمان قصيرة الأجل من ناحية أخرى(1).

ثانيا: الأدوات التي تركز عليها السوق النقدية

تتمثل الأدوات التي تركز عليها السوق النقدي بما يلي:

1- **الأذونات الخزانة:** تعد الأدوات الخزانة من أهم أدوات الدين التي تصدرها الحكومات في دول العالم المتخلف إذ تتراوح فترة استحقاقها بين ثلاثة اشهر وستة اشهر واثنا عشر شهر لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، ويتم لخصمها جميع المتعاملين في سوق النقد، ويتم تداولها عن طريق بيعها في المزاد العلمي باستخدام مبدأ الخصم أي تباع بسعر اقل من قيمتها الاسمية، وفي تاريخ الاستحقاق تلزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية.

2- **الكمبيالات أو القبلات المصرفية:** تعد من أهم الأدوات القصيرة الأجل التي تستخدم في مجال تمويل التجارة الخارجية والداخلية، وله سوق ثاني يتمثل في البنوك التجارية وبعض بيوت السماسرة(2). والقبول المصرفي: هو عبارة عن حوالة مصرفية أي وعد بالدفع مماثل لشيك تصدره شركة معينة تطلب فيها من البنك أن يدفع لا مره أو لا مر شخص ثالث مبلغ محدد من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين ويقوم البنك بعبارة الحوالة بعبارة مقبول.

3- **الأوراق التجارية الاستثمارية:** وهي إصدارات تصدرها عادات الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة بالإضافة إلى شركات التأمين والبنوك التجارية حيث أن تاريخ استحقاقها يكون قصير وتتميز هذه الإصدارات بما يلي:

- انه من غير الضروري أن تكون مضمون باي اصل من أصول النشأة.
- أن التزام البنوك بسداد يجعل مخاطر الاستثمار في تلك الأوراق محدود.

4- **شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول:** هي شهادات تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين وتعطي حاملها فائدة سنوية معينة وتسترد قيمتها المالية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدره.

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفويل، المرجع السابق، ص90-92.

2- السيد متولي عبد القادر، المرجع السابق، ص126-128.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

5_ قرض فائض الاحتياطي الإلزامي: يمكن للبنوك التي بحوزتها فائض الاحتياطي للإلزامي أن تقرضه للبنوك الأخرى التي تعاني من عجز، وعلى الرغم من أن الاقتراض عادة ما يكون في حدود ليلة واحدة بهدف سد العجز الاحتياطي الإلزامي⁽¹⁾.

¹ - بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص163

المبحث الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

في إطار تحقيق الأهداف العليا للدولة يرسم ولاة الأمور فيها السياسة العامة أو ما يسمى في النظام الإعلامي بالسياسة الشرعية وهي تشمل عددا من السياسات ومنها السياسة الاقتصادية والتي تتفرع عنها سياسات أخرى تتطافر فيها بينها لتحقيق أهداف العامة للدولة ومنها السياسة النقدية والسياسات المالية لذلك نجد بينها نوعا من التكامل والتداخل وفي هذا المطلب دراسة لعلاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية ثم السياسة الاقتصادية واخيرا بالسياسة الشرعية.

المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق وفي مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع التي تعكس أوضاع داخلية وظروف دولية من اجل ضبط وتحصيل وتنمية الموارد المالية بمكافأة وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة التي تحقق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية واحيانا ثقافية⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفها بانها: مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة بشأنها اختيار الحاجات العامة وتحديد الموارد الأزمة لإشباعها⁽²⁾، فهي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال الموازنة العامة للدولة:

1) العمل على التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛

2) استقرار المستوى العام للأسعار؛

3) إعادة توزيع الدخل والثروات؛

4) تحقيق النمو الاقتصادي⁽³⁾.

ولهذا نلاحظ أن السياسة المالية تعمل جنب إلى جنب مع السياسة الاقتصادية لخدمة السياسة الاقتصادية للدولة بل أن جزء مهم من السياسة المالية يعد من ضمن السياسة النقدية على اعتبار أن ما يخدم السياسة النقدية يعتبر سياسة نقدية ولو لم يكن أداة نقدية بحتة كما يرى بعض الاقتصاديين.

¹ - صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، ط1، دار الوفاء، مصر، 2001، ص90.

² - أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في اقتصاد إسلامي، ط2، هيئة الأعمال الفكرية، 2002، ص 66.

³ - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صنعاء، عمان-الأردن، 1998، ص166.

الفصل الأول.....الجانب النظري لوظيفة تسيير الكفاءات البشرية وأداء المورد البشري

ويمكن للسياسة المالية أن تؤدي دورها في الاقتصاد من زاوية الواردات والنفقات فمن زاوية الإيرادات عن طريق التحكم في نسب الضرائب وحجم الاقتراض، ومن زاوية النفقات عن طريق التأثير في مستوى الاستهلاك والإنتاج والأسعار والتوظيف⁽¹⁾.

وفي الإسلام تعد الزكاة أفضل الأدوات السياسة المالية وأيضا النقدية ومن أقوى أدواتها أثرا في النشاط الاقتصادي بما يحقق له النمو والاستقرار.

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بانها: الإجراءات والأدوات التي يتبعها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية

ومما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيقه:

(1) التنمية الاقتصادية.

(2) الاستقرار الاقتصادي.

(3) التوزيع الكفء للموارد.

وتعد هذه الأهداف الأولية لان تحقيقها ضروري لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وتشتمل السياسة الاقتصاد على سياسات فرعية متعددة منها، السياسة المالية والسياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية والسياسة الزراعية والسياسة السعوية وغيرها،

والسياسة الاقتصادية في الإسلام هي مجموعة الإجراءات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي ومن مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعامل مع أهل العقد والحل وذوي الخبرة من أهل الاختصاص والخلاصة أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية والتي تعتبر بدورها أحد أركان السياسة العامة للدولة.

¹ - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 162.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الشرعية

تعرف السياسة الشرعية بانها: علما يبحث فيه عما تدبر بيه شؤون الدولة الإسلامية من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وان لم يقم على كل تدبير دليل خاص⁽¹⁾.

ويقول ابن القيم: قال ابن عقيل: "السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس اقرب إلى الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يضعه الرسول صل الله عليه وسلم (ولا نزل بيه وحي) ثم يقول " فلا يقال: أن السياسة العادلة مخالفة لما نطق بيه الشرع، بل هي موافقة لما جاء بيه، بل هي جزء من اجزاءه، ونحن نسميها سياسة ومنها الأمور المستحدثة التي لا نص فيها، قد بلغنا امر المشرع بالاجتهاد في معرفة أحكامها، على ضوء مقاصد الشريعة العامة⁽²⁾، وقد بين سبحانه فيما شرعه من الطرق أن المقصود إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج بيها العدل والقسط فهي من الدين.

وتعد المعاملات والتصرفات المالية من أهم ولي الأمر ومن أهم هذه التصرفات صك النقود فلا يحق ضربها إلى بأمر السلطان وإصدار النقود وإدارتها من وظائف ولي الأمر، وهو ما يسمى بالسياسة النقدية.

¹ - عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ط6، مؤسسة الرسالة، 1997، ص7.

² - يوسف كمال أبو المجد حرك، الاقتصاد الإسلامي بين فقه الشيعة وفقه أهل السنة، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1987، ص65.

الفصل الثاني

الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء

المورد البشري

تمهيد

عرف البنك الجزائري العديد من مشاكل بعد الاستقلال نظرا لنقص تجربة الإطارات الجزائرية، واستنزف الاستعمار لخيرات البلاد، ونظرا للتطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني والتحويلات التي يشهدها المحيط الدولي فان النظام البنكي الذي تزداد أهميته يوما بعد يوم، من خلال تطوير إمكانياته ووسائله واستغلالها أحسن استغلال.

وتعد عملية إصلاح النظام البنكي الجزائري أكثر من ضرورة وهذا له أسبابه ومبرراته، ولعل أهمها أن هذا الجهاز يمثل احد مكابح مسار التنمية في بلادنا، وانه يركز أكثر على أداء نقدي متميز يساهم في إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف أساسي لها وهو ما قد يتناقض في بعض الأحيان وأهداف الحكومة الشيء الذي وضع استقلالية البنك المركزي على المحك، فظهر قانون النقد والقرض 90-10 الذي كان البنك المركزي أول من استفادة منه من حيث منحه استقلالية عن كل الجهات وكل الضغوطات التي يعاني منها، فانعكست على السياسة النقدية ومن ثم علي الوضعية النقدية للجزائر.

وسنتطرق في فصلنا هذا إلى تطوير واقع السياسة النقدية في الجزائر وكذا معرفة الإطار القانوني لتنظيم وتطبيق السياسة النقدية، وفي الأخير معرفة واقع استقلالية البنك المركزي الجزائري.

المبحث الأول: تطور الواقع النقدي في الجزائر

شهدت الجزائر منذ التسعينات إلى غاية يومنا هذا عدة محطات لتطوراتها النقدية، نتيجة إتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي كان لها الأثر الكبير في تطور كتلتها النقدية ومسار عرضها النقدي، متخذة بذلك عدة إجراءات بغية التصدي لخطر انخفاض القدرة الشرائية لدينار الجزائري.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية

شهدت الأنظمة النقدية تغيرات جذرية مقارنة بسنوات التسعينات من القرن الماضي، حيث طان متوسط معدل نمو M2 14.9% خلال الفترة (1994-1998) لتتخفص هذه النسبة 13% سنة 2000، ويعزز أسباب هذا الانخفاض في نمو الكتلة النقدية إلى اتباع سياسة التقشف الصارمة والمتمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور.

أما عن ارتفاع حجم السيولة النقدية M2 في سنة 2001 بلغ 2071.8 مليار دينار مقابل 1659.3 دج خلال سنة 2000 أي ما يعادل 24.9%، وكان هذا بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى ظهور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، حيث خصص له مبلغ 7 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج.

أما من حيث تطور هيكل الكتلة النقدية نجد ارتفاع في الودائع لأجل (أشبه النقود)، حيث بلغت نسبة 40.3% في سنة 2001، وتفسير ذلك لا يرجع إلى نجاعة الجهاز المصرفي أو التغيير السلوك الاقتصادي الأفراد والمؤسسات، بقدر ما يتعلق الأمر بالجرادات برنامج التعديل الهيكلي، كالتحكم في الكتلة النقدية وتراجع معدل التضخم⁽¹⁾.

ويعكس تطور الأنظمة النقدية سنة 2002 قابلية الاستمرار المتزايد لميزان المدفوعات والتحسين الواضح لسيولة البنك، وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات السابقة إيجابيا عن الوضع النقدي والمالي لعام 2003، مما ساهم في تحسين معدل التضخم الذي بلغ 2.6% عام 2003 مع تسجيل انتعاش معتبر في النمو، وسجل معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر انخفاض خلال السداسي الأول من سنة

¹- بابا عبد القادر، مقال "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، جويلية 2013، ص 03.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

2003، بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2002، وهذا يعد مؤشر جيد على تحسين ظروف التمويل في 2003⁽¹⁾.

إن الأرصدة الخارجية الصافية بنك الجزائر التي انعكس ارتفاع احتياطات الصرف قد انتقلت عند نهاية شهر ديسمبر 2003 من 2325.9 مليار دج إلى 2450 مليار دج عند نهاية جوان 2004، وإن مستوى الأرصدة الخارجية الصافية بينك الجزائر قد تجاوزت الكتلة النقدية M1، ومنه فإن الأرصدة الخارجية الصافية أصبح المصدر الأساسي للإصدار النقدي، وهو ما يؤكد بأن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقياس الأساسي للكتلة النقدية M2 وتعد هذه الوضعية أفضل حماية للاقتصاد الوطني من الهزات الخارجية⁽²⁾.

وبهدف التحكم في الكتلة النقدية المتداولة وللتصدي لخطر انخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري سارعت الجزائر إلى تحريك الآلية الاحتياطيات الإيجابية التي تعرف نسبتها استقرار منذ سنة 2002 بنسبة % 25.6 ويبدو أن مزيج الأدوات النقدية لمواجهة المخاطر المرتبطة بتخفيض قيمة الدينار الجزائري هو أكثر تلاءما إلى متطلبات الوضع الاقتصادي، كما يساعد على تجنب اللجوء السياسة رفع الفائدة أو سياسات تقليص القروض.

المطلب الثاني: مسار العرض النقدي في الجزائر من 204 إلى 2013

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر في هذه الفترة بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت عليها والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): يمثل مسار العرض النقدي في الجزائر من 2004 إلى 2013

السنة	النقود القانونية	السودائع تحت الطلب	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد	سرعة دوران النقود
2004	874.34	1291.3	2160.6	1577.5	3644.3	6127.5	61	
2005	921.1	1516.5	2421.4	1636.2	4157.6	7564.6	61	1.64
2006	1081.4	2096.4	3167.6	1766.1	4933.7	8512.2	55	1.56
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1461	5994.6	9408.3	58	1.37
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	11042.8	63.7	1.59
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	10034.4	71.5	1.4

¹ - CNES المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، الجزائر، 2003، ص

102.

² - المرجع نفسه، ص 32.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

1.46	68.7	12049.5	8280.7	2524.3	5756.4	3657.8	2089.6	2010
1.45	69	14384.8	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
1.46	68.48	16160	11067.6	3329.8	4681.86	2776.34	2997.2	2012
1.6	62.56	19089.4	11258.97	3584.41	4674.56	4687.25	4103.45	2013

المصدر: علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07 ديسمبر

2014، ص 24-25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في حجم الكتلة النقدية بسبب ما يلي:

* زيادة الإصدارات النقدية الخارجية. • تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في سنة 2004.

وأن الفترة الممتدة 2005-2007 نلاحظ نمو العرض النقدي حسب ما أكد بنك الجزائر حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني الأوراق والقطع النقدية بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو يفوق 400 % من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و2007. من جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج في شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092.1 مليار دج في نهاية ديسمبر 2006 مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى ما يلي:

* تسجيل عمليات مالية سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005-2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية.

* تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 6. و 1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للورق النقدية وتداولها خارج المسالك البنكية.

* تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

وأوضح بنك الجزائر انه أمام تزايد حجم المسحوبات النقدية وضعف المداخل من الأوراق النقدية لاسيما من بريد الجزائر إذ سجلت الحركة النقدية ضخا من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج لأشهر التسعة الأولى من سنة 2007.

من سنة 2007-2010 عرفت الجزائر في هذه الفترة تذبذب في معدل تغيير عرض النقود حيث بلغ

معدل النمو للكتلة النقدية M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج بمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين:

* السبب الأول: وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية؛ وانخفض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 38.18 من سنة 2008.

* السبب الثاني: فيعود إلى انخفاض أو تقليص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت إلى 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفضت بمعدل 9.05% وهو أثر سلبي على قدرة بنك الجزائر على خلق الائتمان أشباه النقود، لبدأ بعد ذلك منذ سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسين الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ليبلغ العرض النقدي سنة 2010 نسبة 15.4% بعدما كان 3.2% سنة 2009 كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشباه النقود بمعدل بلغ على التوالي 17.43% و 13.2% (1).

أما سنتي 2011 و 2013 فنلاحظ نمو حجم العرض النقدي في 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من 1998 وبفارق 4.5% عن سنة 2010 أي بمعدل فاق 19.9%، ونجد أن مصدر هذا النمو هو تحسن في حجم الودائع بنوعيتها لذلك البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 47.10% من العرض النقدي في الاقتصاد الوطني بينما تراجع هذا المعدل خلال 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9% إلى 11.46%، إذ أرجع بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي (2).

المطلب الثالث: التطورات النقدية لفترة 2014-2015

تميز السداسي الأول من سنة 2015 باستقرار نسبي للكتلة النقدية بمفهوم M2 أي عند 0.13% مقارنة بنفس السداسي من السنة الماضية حيث كان في حدود 7.6% وبعد تقلص الثلاثي الأول ب 1% اختتم السداسي الأول من سنة 2015 باستقرار نسبي في السيولة النقدية وأشباه النقود، ورغم الاحتفاظ القوي في الودائع المصرفية تحت الطلب على مستوى المصارف 10.16%، يؤكد التقلص الأكثر وضوحا في

¹- علي صاري، عرض النقود في الجزائر لفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، الجزائر، ديسمبر، 2014، ص 27.

²- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر لسنة 2013 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2014، ص 18.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

ودائع قطاع المحروقات 14.09% أعلى حدة الانخفاض في أسعار المحروقات، بالمقابل ارتفع المجمع شبه النقود الودائع الأجل الدينار والودائع بالعملة الصعبة) بنسبة 5.46% خلال السداسي 2015 مقابل 6.34% في السداسي الأول لسنة 2014 وبالرغم من استمرار في تزايد النقود الورقية التي تمثل جهتها 28.2% من M2 في نهاية جوان 2015، فإن التراجع المسجل في نمو الكتلة النقدية M1 بنسبة 2.5% يدل على أن الحجم الكبير لتقليص الودائع المصرفية تحت الطلب.

وبخلاف تقلص الكتلة النقدية بمفهوم M1 شهد المجتمع النقدي بمفهوم M2 خارج ودائع المحروقات تزايد قدره 0.77% هذا ما يدل بشكل واضح تقلص الموارد في السداسي الأول لسنة 2015 نجم بشكل حصري عن أهمية الصدمة الخارجية للاقتصاد الوطني في الوضع هذا يشير تطور هيكل الكتلة النقدية M2 إلى ارتفاع الحصة النسبية للنقود الورقية خلال السداسي الأول من سنة 2015 ليصل إلى 28.2% في جوان 2015 يوفر هذا المكون للادخار المالي للأسر والمؤسسات فرصة للمصارف لتعزيز الوساطة المالية ويزر تحليل المقبلات الكتلة النقدية الانخفاض القوي في صافي مستحقات الدولة على النظام المصرفي ب - 50.37% في السداسي الأول من 2015 أي وتيرة سنوية جد عالية مقارنة بسنة 2014، هذا ما يؤكد الاتساع الكبير في عمليات الخزينة في وضع يتميز بتواصل ميل التسديدات رغم الصدمات الخارجية، وعلى الرغم من تقلص الموارد، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعها خلال هذا السداسي بوتيرة قدرت ب 8.7% مقابل 11.7% في السداسي الأول 2014، تبدو غير قابلة للاستقرار دون اللجوء إلى بعض المصاريف لإعادة التمويل من قبل بنك الجزائر⁽¹⁾.

¹- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص ص 21-22.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لتنظيم وتطبيق السياسة النقدية

في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال هيكلية النظام الاقتصادي، بالتخلي على النظام الاشتراكي والتوجه التدريجي إلى اقتصاد السوق، وكذا المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، قامت الجزائر بإدخال عدة تعديلات وإصلاحات في جهازها المصرفي الذي تبعه تحول كبير في سياستها النقدية خاصة قانون النقد والقرض 90-10.

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عدة كتحقيق نمو اقتصادي وتطوير المؤسسات المصرفية والمالية، وكذا تحقيق الاستقرار النقدي للتنمية الاقتصادية. وعلى ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى وضعية النظام قبل وبعد قانون النقد والقرض 90-10 وكذا السياسة النقدية.

المطلب الأول: إطار القانوني قبل قانون النقد والقرض 90-10

تميز النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال بمشروع تحول الهياكل الموروثة عن الاستعمار، فتم بذلك فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الفرنسية في 29 أوت 1962، وفي 13 ديسمبر من نفس السنة تم تأسيس البنك المركزي الجزائري، وفي عام 1964 قام بإصدار العملة الوطنية وهو الدينار الجزائري وتمت في هذه المرحلة أيضا ميلاد القطاع العمومي الذي كان متكون من مؤسسات صناعية وضعت تحت تصرف الدولة⁽¹⁾.

وبعد الإصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي خاصة الإصلاح المالي لسنة 1971 واندماج بعض البنوك الجديدة في الساحة الاقتصادية الوطنية، تمت المصادقة على القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض والذي كان يهدف إلى تغيير جذري داخل المنظومة البنكية السابقة من إجراء إلزام البنوك بان تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم استرداد ومتابعة القروض الممنوحة، في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته، خاصة في ما يخص تطبيق السياسة النقدية⁽²⁾.

¹- بوزيد سعيدة، تطور الجهاز المصرفي ودور البنك الجزائري في تسيير النقد والقرض، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989، ص 20.

²- بحوص مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض، 90-10 والأمر 03-11، مجلة البحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر، 2012، ص 95.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

ويمكن إنجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون:

* تقليص دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز البنكي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يوضح آليات تنفيذ ذلك.

* أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك.

* بموجب هذا القانون تم فصل البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

* أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما يسمح لها بإمكانية تسليم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانه أن يقوم بإحداث الائتمان دون تحديد مدتها وشكله⁽¹⁾.

والملاحق رقم 01 يوضح مخطط الهيكل المصرفي الجزائر حسب القانون 86-12.

وبعد هذا الإصلاح صدرت قوانين أخرى في عام 1988 التي جاءت بأحكام أخرى، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد فكان إلزاما أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين والتنظيمات بالشكل الذي يسمح باستخدام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 68-12 المتعلق بقانون النقد والقرض، وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي نص عليها في النقاط التالية:

* إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

* دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.

* يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إلى قواعد التجارة ابتداء من هذا التاريخ، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه مبدأ الربحية والمردودية.

* يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل أو خارج التراب الوطني⁽²⁾.

¹- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

²- المرجع نفسه، ص ص 184-185.

* يمكن للمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكننا أن تلجا إلى طلب ديون خارجية.

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 90-10

أولا: تعريف قانون النقد والقرض

كل الإصلاحات التي جاءت في فترات السابقة لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامهم كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية.

فجاء قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 على مسار تطور جديد لنظام المصرفي الجزائري، إذ تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي مكانته وكل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

كما فصل بين دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي التمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14-04-1990.

كما أنه ألغي الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

ثانيا: مضمون قانون النقد والقرض

أ- استقلالية البنك الجزائري

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽¹⁾، وأصبح يخضع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر وتعود ملكية رأسماله كاملة للدولة، فتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 90/10 فيما يلي⁽²⁾:

* يقوم بتنظيم التداول النقدي وتسيير ومراقبة منح الائتمان وتسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف.

¹- المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 2 بحوص مجدوب، المرجع السابق، ص 99.

²- بخصوص مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

* الحق في الاحتكار لعملية الإصدار النقدي والذي تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.

* يقوم بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية.

* يقوم بجميع عمليات شراء وبيع، الرهن واقتراض العمولات الأجنبية لحسابات الخزينة العمومية.

* يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة.

* تحدد التسبيقات التي يقدمها البنك للخزينة العمومية بنسبة 10% من إيرادات العادية لأخر سنة مالية نافذة الإصدار النقدي الزائد⁽¹⁾.

ب- مجلس النقد والقرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها القانون بالنظر إلى مهام التي وكيلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، فيودي مجلس النقد والقرض وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ويتشكل هذا المجلس من:

المحافظ ونوابه: يعين المحافظ بمرسوم راسي لمدة ستة سنوات وله ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي، موظفون سامون وعددهم ثلاث يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم وخبراتهم في ميدان الاقتصادي.

¹- المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 2 بحوص مجدوب، المرجع السابق، ص 99.

المبحث الثالث: البنك المركزي واستقلالته في تنفيذ السياسة النقدية

لقد تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسات النقدية، وأنت التطورات في هذا المجال إلى إثارة مسائل هامة حول العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها.

المطلب الأول: البنك المركزي كهيئة مشرفة على السياسة النقدية

الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنك المركزي

أدى التطور التاريخي لنشأة البنوك التجارية أن تتأخر نشأة البنوك المركزية وقتاً طويلاً، فالغرض الرئيسي من نشأة هذه الأخيرة هو أن تشرف وتهيمن على البنوك التجارية، وأن تنظم السياسة النقدية والسياسية المصرفية⁽¹⁾.

لهذا كان طبيعياً أن يأتي دورها متأخراً، وجاء إنشاء أول بنك مركزي في سنة 1694م وهو بنك إنجلترا، حيث كان يقرض الحكومة مقابل تمتعه بحق إصدار الأوراق النقدية، وفي سنة 1833 صدر تشريع رسمي ين على أن الأوراق النقدية للبنك هي العملة القانونية الوحيدة، بالإضافة إلى إصدار الأوراق النقدية تقلد هذا البنك منصب صير في الحكومة ووكيلها.

ومع الزمن اكتسب ثقة المصارف الخاصة لتمتع أوراقه بأكثر قدر من الثقة، وتدعم موقفه كمركز للهيكل المصرفي الإنجليزي بتوليه مهمة تسوية الفروقات بين مختلف المصارف إبان قيامها بعملية التحويل لديه، وهنا تقلد مهمة الملجأ الأخير للاقتراض وأصبح يشرف على السياسة الائتمانية باستخدام سعر الفائدة وبنجاحه في معالجة الأزمات النقدية التي مست آنذاك إنجلترا، اكتسبت سمعة كبيرة، مهدت له السبيل بأن يربح البنك المركزي لبريطانيا العظمى⁽²⁾.

وخلال سنوات القرن 19، قامت مختلف الدول باتخاذ مصرف وحيد وإعطائه حق إصدار الأوراق النقدية، سواء كان هذا المصرف موجود من قبل أو قامت بتشبيده تحت رقابة الحكومة أو تولي إصدار الأوراق النقدية من طرف الدولة نفسها.

- أما البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سميت بنوك الاحتياطي الفدرالية، فلم تنشأ إلا في سنة 1916م، وبداية من هذا التاريخ اتجهت غالبية الدول لإنشاء البنوك المركزية، مع العلم أن البنك المركزي الجزائري-بنك الجزائر - أنشاء بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13/12/1962، وبأشهر

¹- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، مصر، 1976، ص 157.

²- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر 2001، ص 325.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

مهامه رسميا في 1963/01/01، وأصدر الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 افريل سنة 1964.

وحتى نتمكن من تعريف البنك المركزي، يجدر بنا أن نتطرق إلى مختلف المفاهيم التي حظي بها هذا الأخير.

- البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسئول عن إدارة النظام النقدي للدولة، فهو يأتي على رأس النظام المصرفي في البلاد⁽¹⁾.

- البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾.

- " يعتبر المصرف المركزي منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، نظرا لأهمية هذا الهدف فإن المصرف المركزي يجب أن يكون مملوكة للدولة، وفي البلاد التي لا تكون فيها المصارف مملوكة للدولة، فإن الدولة تخضعها لرقابتها، وبصفة عامة، يتصف المصرف المركزي بأنه مصرف الإصدار، ومصرف المصارف، ومصرف الدولة، فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله".

هناك من بين الاقتصاديين من اقتصر في تعريفه للبنك المركزي على وظيفة واحدة أو وظيفتين يقوم بها، إلا أن دي كوك (Dekock) قد اخذ بجملة وظائف البنك المركزي في تعريفه فقال: "البنك المركزي هو البنك الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني"، ويقوم البنك المركزي بالوظائف التالية⁽³⁾:

- تقنين العملة (النقد) بحيث تؤدي إلى تحقيق متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة (البنك المركزي كمصدر للنقد).

- يقوم البنك المركزي بإدارة العمليات الخاصة بالحكومة (بنك الحكومة).

¹- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 244.

²- زينب حسين عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 138.

³- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص ص 39-

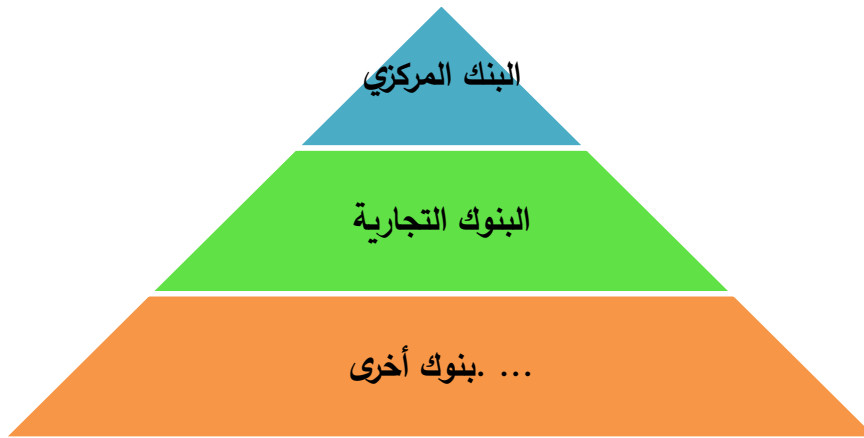
الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

- يحتفظ بالاحتياطات النقدية (Cas reserves) للبنوك التجارية (بنك البنوك).
- يدير احتياطات الدولة من العملات الأجنبية.
- يخدم البنوك التجارية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية، ويعد ملجأها الأخير للإقراض.
- يقوم بأعمال المقاصة بين البنوك التجارية.
- التنظيم والتحكم في الائتمان بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية⁽¹⁾.

وحسب المشرع الجزائري فإن البنك المركزي المسمى "بنك الجزائر" في الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك حسب المادة 11 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

وللايضاح أكثر يمكن عرض المخطط التالي:

الشكل رقم (1): يوضح الجهاز المصرفي



المصدر: حسب قانون 10 / 90 قانون النقد والقرض

¹- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، ص 223.

الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي

تختلف وظائف البنك من دولة إلى أخرى وذلك وفقاً لاختلاف طبيعة الأوضاع والسياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة، بالإضافة إلى أنه ينفرد بالقيام ببعض الوظائف التي تميزه عن بقية البنوك، كبنك للبنوك وإصدار النقود فأصبح يلعب دوراً هاماً في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملية الوطنية وفي استقرار الأسعار وفي الاقتصاد ككل.

أولاً: بنك البنوك

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك نظراً للعلاقة التقليدية التي تربطه بالبنوك التجارية، وبصفة القائم على النظام المصرفي والنقدي، فهو المتحكم في تطورات السيولة ومصدر النقود والتمويل الأول والمقرض الأخير.

1. بنك إعادة الخصم والملجأ الأخير للاقتراض:

يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق التجارية أو ما يسمى بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية ويحصل بالمقابل على سعر الخصم.

أما وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض، فهي مستمدة من الوظيفة السابقة (إعادة الخصم)، فهو يجعل جزءاً من الأرصدة النقدية لديه تحت تصرف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، من خلال تقديم القروض المباشرة لها، أو من خلال إعادة الخصم للأوراق المالية المقدمة للبنك المركزي من قبل البنوك التجارية، أو عن طرق عمليات السوق المفتوحة.

في بداية الأمر كانت هذه الوظيفة تهدف بشكل رئيسي إلى مساعدة البنوك التجارية على تخطي العقبات المالية التي تواجهها، أما حالياً فإن هذه الوظيفة أصبحت تهدف إلى أغراض أخرى كتثبيط سوق الائتمان وفرض رقابة البنك المركزي على النشاط الائتماني والمصرفي⁽¹⁾.

2- بنك المقاصة: تعتبر عملية المقاصة من الوظائف التي ظهرت بظهور أولى البنوك المركزية، ولقد اعتبرت كوظيفة تلقائية للبنك، كما وضعت لها قوانين ويجب التطرق إلى نقطة هامة وهي التفريق بين البنوك المركزية للبلدان التي لها مصاريف تجارية تحتوي على بيوت مقاصة متخصصة ومستقلة لها نظام ومقر خاص، وبين تلك الموجودة في بلدان لا توجد فيها مثل هذه المصارف المستقلة، ففي الحالة الأولى يكون البنك المركزي عضو في بيت المقاصة، ويقوم بتسوية الفروقات فقط بين المصارف وذلك في نهاية المقاصة.

¹ - جميل الزيداني، أساسيات الجهاز المالي المنظور العلم، دار وائل للنشر، 1999، عمان، ص 81.

3- القيم على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية:

البنك المركزي هو بنك البنوك والمسؤول الأول والأخير عنه احتياطاتها النقدية، ومن خلال ممارسة هذه الوظيفة فإنه يقوم بتسوية أرصدة البنوك، بحيث تقوم البنوك بإيداع جزء من احتياطاتها النقدي لدى البنك المركزي، وهذا إما اختياريا أو إجباريا.

والهدف الرئيسي لهذه الوظيفة هو اتخاذ هذه الاحتياطات كوسيلة للسيطرة على البنوك التجارية، كما يقوم بتحديد الأرصدة النقدية للبنوك من خلال التحكم في سيولتها إضافة إلى تقدير حجم النقد المتداول وذلك بالسيطرة على كمية النقود المتداولة في السوق من خلال توجيه البنوك التجارية بما يتفق مع ذلك⁽¹⁾.

ثانيا: بنك إصدار وتنظيم النقد

إن عملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية والهامة للمصارف المركزية، وتأتي أهمية هذه الوظيفة، من الدور الذي تحتله وتلعبه النقود الورقية في حياة المجتمعات في العصر الحاضر، ويتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر بالقيام بهذه الوظيفة، هذا لأن الأوراق النقدية تمثل شكل رئيسي للعملية المتداولة، وكذا من أجل تمكين الحكومة من مراقبتها، ومع تزايد استعمال نقود الودائع التي تخلفها البنوك التجارية زادت الحاجة إلى إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من طرف البنك المركزي⁽²⁾.

ثالثا: بنك الدولة

يعتبر البنك المركزي الوكيل المالي والمستشار المعتمد للحكومة، ذلك لأنه يقوم بوظيفة الإصدار للأوراق النقدية ما يبرز الحسابات المصرفية للهيئات والمشاريع الحكومية، والبنك المركزي مكلف بمهمة تنفيذ السياسة النقدية وإعدادها وتقييمها حسب كل دولة كما يمكنه اتخاذ الإجراءات العلاجية الضرورية وتقديم المشاورة المناسبة للحكومة، كما يوفر البنك العملات الأجنبية لمواجهة الديون الخارجية⁽³⁾.

¹ - جميل الزيداني، المرجع السابق، ص 82.

² - ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة الجامعية، بيروت، 1996، ص 93.

³ - بخزاز يعدل فريدة، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 65.

المطلب الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي

أجzمت عدة دراسات اقتصادية ابتداء من مطلع الثمانيات وبالتحديد سنة 1983 على ضرورة استقلالية البنك المركزي وان هذه التقنية تزايد من مصداقية السلطة النقدية من جهة، ومحاربة ظاهرة التضخم من جهة أخرى، ونعني بالاستقلالية البنك المركزي قيام هذا الأخير بإدارة السياسة النقدية بعيدا عن السلطة التنفيذية بحيث لا تسخر السياسة النقدية كوسيلة لتمويل العجز في الميزانية لان هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم وان الهدف الوحيد الاستقلالية البنك المركزي هو استقرار العام للأسعار، الذي يعتبر الدور الأساسي في تحريك هيكل الاقتصاد الكلي.

وحتى نستطيع أن نميز بين البنوك المركزية حسب درجة الاستقلالية علينا أن ندرس المؤشرات التالية:

1- طول مدة تعيين محافظ البنك المركزي ومدى قابليتها للتجديد: أن السلطة النقدية مرتبطة بقمة هرمها المتمثل في محافظ البنك المركزي ومدته، حيث كلما طالت مدة إشرافه تستطيع السلطة النقدية تنفيذ الإجراءات المسطرة.

2- الجهة التي تعين المحافظ: عند تعرفنا علي الجهة التي عينت محافظ البنك نستطيع أن ندرك درجة استقلالية البنك فقد تكون الحكومة، هي التي عينته وبالتالي لا يستطيع المحافظ الوقوف في وجه السلطة التنفيذية عندما تطلب منه تمويل الميزانية مثلا.

3- مدى إمكانية المحافظ علي ممارسة مهام أخرى: فالمحافظ لأبدا أن يتفرغ لمهمة واحدة وهي رئاسة البنك المركزي ولا يمارس نشاط آخر من شأنه أن يقلص من استقلالية البنك المركزي.

4- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية: حيث كلما تدخلت أطراف أخرى عند الصياغة لا تستطيع السلطة النقدية أن تحدد أهدافها النهائية.

5- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية العامة لدولة: لابد على السلطة التنفيذية أن تطلب المؤشرات الضرورية التي من شأنها أن تساعد على إعداد الميزانية العامة لدولة، ومدى إمكانية منحه القروض للخرينة العامة، فكلما كان يراعي الظروف الاقتصادية أكثر في منح القروض للخرينة التي تطلبها كلما كان أكثر استقلالية مع مراعاة طبيعة القروض التي يمنحها وشروط منحها(1).

1- عبد المجدي قدي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

المطلب الثالث: واقع استقلالية بنك الجزائر.

صادق نواب المجلس الشعبي يوم 07 أكتوبر 2003 بالأغلبية على الأمر 03-11 المؤرخ يوم 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، هذا الأمر ظهر بعدما لاحظت السلطات النقدية الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر.

* تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك بوصفه مؤسسة، ومجلس النقد والقرض الذي وسعت صلاحياته بصفة جوهرية، سواء على السعيد السياسة النقدية، القرض، سياسة الصرف، منح الاعتمادات، تسيير احتياطات المديونية الخارجية ومتابعتها وتقييمها.

* إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنوك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.

* تعزيز استقلالية اللجنة المصرفية وصلاحياتها، وتنظيمها وذلك بإحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تتولى المتابعة اليومية لحسن نشاطات الإشراف.

* التشاور بين الحكومة والبنك الذي يرمي من خلاله إلى:

- إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية، والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مؤسسات الدولة وخصوصا إلى رئيس الجمهورية.
- توسيع وسائل ميزانية الدولة، بتسيير نشاط للاحتياطي وللمديونية الخزينة العمومية الداخلية والخارجية من اجل تمويل عمليات الأعمار المتصلة بالأحداث المأساوية التي عاشتها الجزائر أثناء السنوات الأخيرة.
- سهولة أفضل لانسياب المعلومات المالية، والتي أصبحت ضرورية، بحكم مكافحة الكوارث التي الكبرى المعاصرة وظروف أمنية مالية أحسن لفائدة المؤسسات الاقتصادية بوجه عام.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا في ما يخص تنظيم الجهاز المصرفي واستقلالية بنك الجزائر من ما يلي إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء استراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل معلوماتية ووجود سياسة تسويقية مصرفية اتجاه العملاء تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة، كما يحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى تخصيص لإضفاء التنافسية من خلال مختلف المنتجات التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لوظيفة تسيير الكفاءات وأداء المورد البشري

وبناء على ما سبق وبإسقاط استقلالية بنك الجزائر وفقا لمعايير الاستقلالية نجد ما يلي:

أ- من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء:

نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ بنك الجزائر يساعده ثلاث نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي، أما عن مهمته فنذكر من أهمها:

* ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته.

* يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات يراها ذات فائدة.

* يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية⁽¹⁾.

ب- من حيث إدارة السياسة النقدية:

يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية، إذ تنص المادة 35 على أن " بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجال النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية الاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي والتسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج، وضبط سوق النقد⁽²⁾.

من حيث درجة تدخل الحكومة:

يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات وحركة الأسعار، وضعية المالية العامة، ويقوم البنك أيضا بإعلام الحكومة بكل ما يخص الاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات والإدارات المالية أن تمدّه بإحصائيات ومعلومات التي تراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضع الاقتصادي للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، كما يتعهد للبنك الجزائر بتحديد معايير

¹ - المادة 14-15، القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 27 أوت 2003، الجزائر، ص4.

² - المادة 16-17، القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 27 أوت 2003، الجزائر، ص ص 4-5.

الفصل الثاني.....الجانب الميداني لتوظيف الكفاءات وأداء المورد البشري

عمليات القرض مع الخارج، وهو من يمنح القبول عليها ماعدا عندما يتعلق الأمر بالاقتراض من طرف الحكومة أو لحسابها، كذلك القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة الالتزامات المالية الخارجية⁽¹⁾.

ت- من حيث هدف السياسة النقدية ومساعدة البنك:

حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية

من خلال:

* إصدار النقد كما جاء في المادة 4-5 من القانون 03/11.

* تحديد ومسايرة ومتابعة وتقييم السلطة النقدية.

* تحديد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطوير المجاميع النقدية

* يوضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق.

* يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه.

* وضع قواعد الصرف وتنظيم السوق الصرف، وغيرها من الأعمال.

أما عن مساءلة البنك فنجد أن القانون حدد نقاط عديدة لذلك، منها ما يتعلق بالسر المهني، وحالة ارتكاب أخطاء جزائية⁽²⁾.

¹- المادة 35-36، القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 27 اوت 2003، الجزائر، ص 7.

²- المادة 62 القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 27 اوت 2003، الجزائر، ص 10.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نجد النظام المصرفي الجزائري عرف عدة تطورات وإصلاحات، خاصة بعد صدور القانون 90-10 الذي يعتبر حدث بارزا في تاريخ السياسة النقدية، حيث وضع الأهداف الكبرى لها، وكذلك إعطاء استقلالية للبنك المركزي، وبالرغم من أهمية هذه الاستقلالية إلا أنه يجب أن يكون متطلبا للدرجة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وان يتوافق والسياسات التنموية، ولا تكون بمعزل عن هذا الأداء.

إن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر 03-11، والذي أكد على درجة عالية للاستقلالية للبنك المركزي في أداء السياسة النقدية، ومع ذلك فإن هذه السياسة قبل هذا التاريخ كانت تتسم بضغوطات الهيئات الدولية والوضع الاقتصادي الداخلي، المتميز بالضعف مما شاب العملية الكثير من الاختلال.

لكن ما يمكن قوله عن التطورات النقدية لسنوات الأخيرة، فإنها اتسمت بوضعية مالية خارجية جيدة، وكذا تعزيز درجة من الاستقرار المالي والنقدي خاصة الفترة 2010-2013 غير أن سنة 2014 شهد الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية نتيجة الانخفاض القوي للأسعار البترول.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضمن السياسة التوسع النقدي ليشتمل حاجة المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية وذلك حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وكذا الأوضاع الاقتصادية السائدة مستخدمة بذلك أدوات مباشرة متمثلة في سياسة تأطير الائتمان وسعر الفائدة والأقناع الأدبي، أو أدوات غير مباشرة منها سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي وسياسة السوق المفتوحة.

لقد حاولت الجزائر أن تؤسس سلطة نقدية مستقلة ذات سياسة صارمة وفق معايير كمية محدودة وأدوات تسيير غير مباشرة بداية من صدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، احتواء على مؤشرات مهمة في مجال استقلالية السلطة النقدية بالجزائر إلا أن صدور الأمر 11/03 قد مثل تراجع واضح على مستوى مؤشرات استقلالية السلطة النقدية.

فأداء السياسة النقدية في الجزائر باستخدام أدواتها الغير مباشرة سمح للبنك المركزي بتنظيم السيولة المصرفية بالحد من التضخم وكذا العمل على استقرار سعر الصرف من خلال تشديد الرقابة على الصرف والعمل على تخفيض قيمة العملة الوطنية.

نتائج البحث:

بعد اختبار الفرضيات المقدمة كإجابة لتساؤلات المطروحة تقوم بعرض نتائج البحث كما يلي:

1- هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تقوم بيها السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتنقسم إلى نوعين سياسة نقدية انكماشية وسياسة نقدية توسعية وبالتالي الفرض الأول صحيح.

2- تستخدم الجزائر أدوات السياسة النقدية بنسب مختلفة حسب متطلبات وأوضاع الاقتصاد ولقد انتهجت سياسة توسعية في بداية التسعينات باستخدام أدوات نقدية غير مباشرة خاصة سياسة إعادة الخصم الفرض الثاني صحيح.

3- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار.

4- تظهر الاستراتيجية السياسية النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها لتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية، ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.

- 5- تتكون أدوات السياسة النقدية من الأدوات المباشرة وأخرى غير مباشرة يكمن الفرق بينهما في طريقة تأثيرها، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية.
- 6- صدر تعديلات أخرى بعد قانون 90-10 من أهمها قانون 03-11 والأمر 04-10 الذي قام بإزالة الغموض حول الأهداف النهائية للسياسة النقدية (الاستقرار النقدي).
- 7- لا يمكن استهداف التضخم في الجزائر في الوقت الحالي لعدم توفر شروط الاستهداف لكن هذا لا يعتبر مستحيل في ظل الإصلاحات القائمة ومعدلات التضخم المنخفضة، وهذا الفرض خطأ ومن ثم لكي تقوم السلطات النقدية باستهداف التضخم عليها أن تجعل اقتصادها يقوم على مبادئ اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.
- 8- أما الفرضية الأخيرة فهي صحيحة حيث عمل البنك المركزي الجزائري بصفتة مسؤول على الإصدار النقدي وتوجيه الائتمان تحقيق استقرار في أسعار الصرف وذلك من خلال التدخل في سوق الصرف بين البنوك لا دارة الاحتياطات وتوظيفها.
- توصيات البحث: من أهم التوصيات نقدم ما يلي:


- 1- إعطاء استقلالية تفاعلية للبنك المركزي والإسراع في توجه اقتصاد السوق.
- 2- الاهتمام بتطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة خاصة أداة الإقناع الأدبي لما لها أهمية في ضبط النظام النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي وحرص البنك المركزي على استعمال سياسة السوق المفتوحة.
- 3- العمل على خلق أسواق نقدية متطورة وضبط أحكام التنظيم فيها.
- 4- أن يكون الهدف النهائي والوحيد للبنك المركزي هو استقرار الأسعار.

آفاق البحث:

رغم تعدد البحوث في مجال السياسة النقدة، فنحن بحاجة إلى بحوث أخرى وقد دفعاتنا حيوية البنوك وأهميته إلى تشجيع الدفعات القادمة على الخوض فيه وإثراء المعرفة العلمية في هذا الجانب وفي الأخير نقترح بعض الإشكاليات لأبحاث القادمة منها:

- تقييم أداء بنك الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.
- دور سياسة سعر الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية.
- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.
- أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية.

- السياسة النقدية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية.



قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
2. احمد فريد مصطفى، سهير السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، ميثاق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
3. أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في اقتصاد إسلامي، ط2، هيئة الأعمال الفكرية، 2002.
4. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر 2001.
5. إيمان مجد زاكي وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2003-2004.
6. بخزاز يعدل فريدة، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
7. بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
8. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
9. جميل الزيداني، أساسيات الجهاز المالي المنظور العلم)، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
10. رجم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والمغاربي، دار المناهج، عمان، 2010.
11. زينب عوض الله، أسامة محمد الفويل، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
12. السيد عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، دط.

13. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، طبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010.
14. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، ط1، دار الوفاء، مصر، 2001.
15. صلاح المفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، دار المواهب، عمان، 2005.
16. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، دت.
17. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة الجامعية، بيروت، 1996.
18. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صنعاء، عمان-الأردن، 1998.
19. عارف دليلة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الحوار للنشر، سوريا، 1987.
20. عباس كاظم الدعيمي، السياسة المالية وأداء سوق الأوراق المالية، طبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010.
21. عبد الحميد عبد المطلب: السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
22. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
23. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
24. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان-الأردن، 2004.
25. عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصاريف الأكاديمية، الأردن، 1999.
26. عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ط6، مؤسسة الرسالة، 1997.

27. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، ط1، دار الحامد للنشر، عمان.
28. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة، القاهرة، 1998.
29. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
30. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، مصر، 1976.
31. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط2، دار النفائس، الأردن، 2001.
32. محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1995.
33. مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث-، قسنطينة، 1989.
34. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
35. وسام ملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2000.
36. يعدل بخرار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
37. يوسف كمال أبو المجد حرك، الاقتصاد الإسلامي بين فقه الشيعة وفقه أهل السنة، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1987.
- المذكرات
1. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

2. بوزيد سعيدة، تطور الجهاز المصرفي ودور البنك الجزائري في تسيير النقد والقرض، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989.
 3. عمار بزعرور، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.
 4. عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة واختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
- المقررات والمراسيم والمواد القانونية:**
1. CNES المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، الجزائر، 2003.
 2. المادة 14-15، القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 27 اوت 2003، الجزائر.
 3. المادة 16-17، القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 27 أوت 2003، الجزائر.
 4. المادة 35-36، القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 27 اوت 2003، الجزائر.
 5. المادة 62 القانون 03-11- المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 27 اوت 2003، الجزائر.
- المجالات والمداخلات:**
1. بابا عبد القادر، مقال "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، جويلية 2013.
 2. بحوص مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض، 90-10 والأمر 03-11، مجلة البحوث والدراسات، العدد 16، الجزائر، 2012.

3. صلاح محمود حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مقال منشورة في مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة السعودية 1988.
4. علي صاري، عرض النقود في الجزائر لفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، الجزائر، ديسمبر، 2014.
5. محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
6. محمد لكصاسي: تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، أوت 2010.
7. محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر لسنة 2013 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2014.